

أثر مبدأ أيزنهاور على العلاقات السورية الأردنية

١٩٥٧ - ١٩٧٦

م.م. محمد عماد رديف طالب

جامعة تكريت/ مركز صلاح الدين الأيوبي/ للدراسات التاريخية والحضارية

المستخلص

دفع التنافس الشديد بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على ملء الفراغ الذي أحدثته تراجع بريطانيا وفرنسا عن المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، وخروجها نهائياً منها، قد أدى إلى نجاح بعض المشاريع الغربية في المنطقة، وإلى انقسام العالم العربي بين مؤيد لمنظومة الدول الاشتراكية بزعماء الاتحاد السوفيتي ومنحاز إليها، وبين مؤيد للغرب بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد انحاز الأردن والعراق والسعودية ولبنان إلى المعسكر الغربي، فيما انحازت مصر وسوريا إلى المعسكر الشرقي، ونتيجة لذلك اتسمت العلاقات بين الدول العربية ولاسيما بين سوريا والأردن بكثير من الشك والريبة وحاول كل منهما أن يتدخل في الشؤون الداخلية للآخر، ولذلك تفاعلت صورة الأوضاع السياسية بين الدول الغربية لتشكل صورة العلاقات ما بين الأردن وسوريا .

أدى مشروع الولايات المتحدة إلى ردود أفعال قوية لدى الدول العربية إذ عارضت سوريا المشروع وأصدرت بياناً في العاشر من كانون الثاني ١٩٥٧ بيانا رفضت فيه نظرية ملء الفراغ ورفضت أن يكون للدول الكبرى الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة وأعلنت أن الخطر المباشر الذي يهدد الوطن العربي ليس الشيوعية وإنما الاستعمار والصهيونية ، وان مسألة الأمن في المنطقة هي من

اختصاص دولها ، وصرح وزير الدفاع السوري خالد العظم (١٩٥٦-١٩٥٨) بتصريح قال فيه ((لقد أدلت الحكومة السورية رأبها في مشروع أيزنهاور بشكل صريح لا يترك مجالاً للغموض وسوء التفسير ونحن نؤكد هذا البيان الصادر بعد دراسة عميقة لجميع النواحي التي تضمنها المبدأ)) .

أما الحكومة الأردنية برئاسة سليمان النابلسي (٢٩ تشرين الأول-١٣ نيسان ١٩٥٧) فقد أعلنت رفضها للمشروع الأمريكي وصرح عبد الله الريماوي وزير الدولة للشؤون الخارجية في الثاني من كانون الثاني ١٩٥٧ بـ ((رفض حكومته لنظرية الفراغ ولكل سياسة تبنى عليها وان الدفاع عن الوطن العربي أمام أية أخطار محتملة يعتمد بالأساس على قدرات الأمة، وأعلن تمسك حكومته بسياسة الحياد الايجابي، ورفضها لأية معونة اقتصادية تحمل أهدافا سياسية تتنافى مع السيادة الوطنية .

كانت العلاقات السياسية عشية ظهور مبدأ أيزنهاور مابين الأردن وسوريا وبالتحديد بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ حيث تعمقت العلاقات وعلى كافة الأصعدة مع سوريا، وعلى المستوى الداخلي عاش الأردن نوع من الديمقراطية والتي تكللت بنجاح الأحزاب الوطنية الأردنية في انتخابات مجلس النواب في ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٦ والتي على أثرها شكل زعيم الحزب الوطني الاشتراكي سليمان النابلسي الحكومة الأردنية واستلم زعيم حزب البعث عبد الله الريماوي حقيبة وزارة الخارجية الأردنية.

وبنفس الوقت كانت وزارة الخارجية السورية من نصيب حزب البعث أيضا ، واستطاعت ان تحقق تعاوناً وثيقاً مع الجمهورية العربية السورية على أساس الثقة المتبادلة والمنفعة المشتركة في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية فعسكرت وحدات من الجيش السوري في إربد مؤلفة من لواء مشاة ولواء مدرع ولواء مدفعية وعناصر من سلاح الهندسة وأخرى من المدفعية المضادة للطائرات يوم ٣١ تشرين

الاول ١٩٥٦ بقيادة العقيد الركن سهيل عشي لمجابهة أي اعتداءات (إسرائيلية) على الأردن.

وأصبحت سوريا المستورد الثاني بعد لبنان للمنتجات الأردنية وبنفس الدرجة كانت سوريا ثاني بلد في العالم مصدر للأردن وحافظ ميزان التبادل التجاري بين البلدين على زيادة لصالح الاقتصاد السوري.

شهدت الأوضاع في سوريا حدوث متغيرات سياسية داخلية إضافة إلى المتغيرات المستمرة في المنطقة العربية فبعد الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم بعد قيام ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق ، وثورة ٨ آذار ١٩٦٣ في سوريا والتي سيطر بها العسكريون البعثيون على الحكم في سوريا وبالتعاون مع العناصر المؤيدة لجمال عبد الناصر ، دخلت الدول الثلاثة سوريا ومصر والعراق في مفاوضات للوحدة بينهما وأسفرت عن قيام الوحدة الثلاثية وإصدار ميثاق ١٧ نيسان ١٩٦٣ .

انعكس ذلك التطور السياسي على الأوضاع الداخلية في الأردن فسارت مظاهرات شعبية في مدن الأردن والضفة الغربية تطالب بالوحدة وأسفرت المظاهرات عن عدد من الإصابات مابين قتيل وجريح بعد مصادمات دامية مع الجيش وأدت إلى إسقاط حكومة وصفي التل وتشكيل حكومة جديدة برئاسة سمير الرفاعي ٢٧ آذار ١٩٦٣ واستمر التقارب الأردني - السوري في التطور وتبلور التطابق في مواقف البلدين مما شكل أرضية خصبة لترسيخ العلاقات وعلى كافة الأصعدة حيث تكلفت بتشكيل القيادة السياسية الموحدة للبلدين عام ١٩٧٦، وأصبحت الزيارات الرسمية على رؤساء الدوائر والوزارات ورؤساء الحكومات وزعماء الدولتين حالة اعتيادية فيما إذا قورنت بالمراحل السابقة فمنذ عام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٧٢ لم تحصل أي زيارة رسمية على مستوى زعماء الدولتين أو رؤساء الحكومات وخلال الفترة الزمنية الممتدة بين عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٧٦ زار الملك الحسين بن طلال دمشق ١٢ مرة بينما زار الرئيس حافظ الأسد عمان خمس مرات ، وعلى مستوى رؤساء الحكومات فقد تمت ١٢ زيارة من الجانب الأردني و٨ زيارات من الجانب السوري.

مُقَدِّمَةٌ

تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق المهمة للدول الاستعمارية والتي بدأت تستقطب اهتمام الدول الغربية بها ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية في محاولة منها لجعلها مناطق نفوذ لها في مواجهة الدول الاشتراكية ولاسيما الاتحاد السوفيتي السابق، ولذلك بدأت في طرح مشاريع اقتصادية ذات صبغة سياسية ومن هذه المشاريع مبدأ أيزنهاور ١٩٥٧ ، وان لكل مشروع لابد من أن يكون له معارضوه ومؤيدوه من الدول العربية، وبالتحديد كانت هناك دولتان عربيتا الهوية ولكنهما مختلفتان في توجهاتهما السياسية وهما الأردن وسوريا .

ولأجل بيان طبيعة التوجهات السياسية للبلدين كان علينا أن نحدد نقطة انطلاقا لتوضيح العلاقات بين البلدين لذلك جاء اختيار عنوان بحثنا هذا ، لتوضيح ما هو مبدأ أيزنهاور، وتأثيره على العلاقات بين الأردن وسوريا.

جاءت أهمية البحث لكونه توضيح لطبيعة العلاقات بين الأردن وسوريا وكيف أدت سياسات التنافس بين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية في استقطاب كل من البلدين وفق ما يخدم مصالحه ومشاريعه السياسية في المنطقة، وهذا الاستقطاب جعل الأردن وسوريا يعيشان التنافس فيما بينهما ومحاولة خلق مناطق نفوذ داخل الدولة المنافسة لهما، وبالتالي ستشهد العلاقات بينهما توترات ومحاولات التدخل في الشؤون الداخلية للغير وتنفيذ عمليات اغتيال لشخصيات مهمة في البلدين وعلى أعلى المستويات، ولذلك هدف البحث إلى توضيح الصورة السورية المواجهة للأطماع الغربية في المنطقة العربية بوجه عام والتي ستخلق لها مشاكل داخلية وتوترات مع دول الجوار، وعلى الجانب الآخر يوضح البحث توجهات السياسة الأردنية في علاقتها مع سوريا ومحاولاتها توحيد جهود الدول العربية ضد سوريا وإيجاد مشاريع وحدوية لمواجهة الأخطار التي يعتقد الأردن أنها قادمة من سوريا

،ومحاولة سوريا بوجه خاص للرد على المواقف الأردنية لتأمين الحماية لسياستها وبالتالي ضمان استمرار مشاريعها ضد السياسة الغربية، ودورهم في إحباط المشاريع الغربية الاقتصادية في الهيمنة على الدول العربية.

وعليه فقد قسم البحث على أربعة محاور:

تتناول المحور الأول مبدأ أيزنهاور ١٩٥٧ والموقف السوري - الأردني منه،

وكيفية مواجهة كل دولة لهذا المبدأ وكيفية التعامل معه بجميع الوسائل المتاحة.

أما المحور الثاني فقد تناول المؤتمرات الانقلابية وأثرها في العلاقات السورية -

الأردنية.

أما المحور الثالث فتناول تداعيات مبدأ أيزنهاور على العلاقات السياسية

السورية - الأردنية ١٩٥٨ - ١٩٦٣.

أما المحور الرابع فتناول العلاقات السياسية والعسكرية السورية - الأردنية

١٩٦٣-١٩٧٦.

مبدأ أيزنهاور ١٩٥٧ والموقف السوري - الأردني منه

أدى العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ إلى حدوث تأثير كبير على تبدل الأوضاع وتغيير مراكز القوى في المنطقة العربية والشرق الأوسط وانحسار النفوذ البريطاني والفرنسي عن منطقة الشرق الأوسط وإلى ازدياد النفوذ السوفيتي فيها لذلك أعلنت الولايات المتحدة في ٣ كانون الأول ١٩٥٦ تصميمها على ما يسمى: ((إحلال السلام وإعادة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط)) لكنها كانت تريد ملء الفراغ في منطقة الشرق الأوسط لغرض الاستفادة من المنطقة وتعزيز نفوذها وبالتالي عدم الإضرار بالمصالح الغربية في المنطقة العربية^(١).

وعلى هذا الأساس ألقى الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور (١٩٥٣ - ١٩٦٠) خطاباً يوم ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ أمام جلسة للكونغرس الأمريكي أكد فيه على ضرورة قيام الولايات المتحدة بسد الفراغ في منطقة الشرق الأوسط قبل أن تتعرض المنطقة إلى هيمنة وهجوم الاتحاد السوفيتي مما يؤدي إلى تعريض المصالح الأمريكية هناك إلى الخطر المباشر^(٢). وتضمن المشروع الذي عرضه رئيس الولايات المتحدة أيزنهاور والذي سمي بأسمه على :

١. استعمال القوات المسلحة للولايات المتحدة الأمريكية لحماية السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للأمم التي تطلب مثل هذه المساعدات ضد العدوان المسلح في أيّة دولة تسيطر عليها الشيوعية العالمية.

٢. تقدم الولايات المتحدة الأمريكية معونات عسكرية لأيّة دولة من دول الشرق الأوسط ترغب بها.

٣. تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المعونة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط من أجل تنمية اقتصادياتها^(٣).

وطلب الرئيس أيزنهاور من الكونغرس منحه حق توزيع مساعدات اقتصادية قدرها ٢٠٠ مليون دولار لمساعدة شعب الوطن العربي ولاسيما في الشرق الأوسط اقتصاديا وعسكريا ً وتقدم تلك المساعدات بعد طلبها من الدول المعنية وتكون مشروطة للتصدي لأي خطر سوفيتي، ويعطي المشروع الحق باستعمال القوات المسلحة لضمان حماية السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للأمم من أي تهديد، وقد وافق الكونغرس الأمريكي في قرار مشترك لمجلس الشيوخ والنواب في ٩ آذار ١٩٥٧ على اقتراح رئيس الولايات أيزنهاور وخوله في حق إرسال القوات المسلحة الأمريكية للدفاع عن أي من الحكومات الصديقة في الشرق الأوسط والتي تواجه تهديدا مسلحا من أي دولة أخرى تتبع الاتحاد السوفيتي ، وفي حال عدم وجود مثل هذا التهديد بالسلح فللرئيس الحق في تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تحتاج إليها الدول لغرض تأمين دفاعاتها^(٤).

دفع التنافس الشديد بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على ملء الفراغ الذي أحدثته تراجع بريطانيا وفرنسا عن المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، وخروجها نهائيا منها ،قد أدى إلى نجاح بعض المشاريع الغربية في المنطقة، وإلى انقسام العالم العربي بين مؤيد لمنظومة الدول الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي ومنحاز إليها ،وبين مؤيد للغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد انحاز الأردن والعراق والسعودية ولبنان إلى المعسكر الغربي، فيما انحازت مصر وسوريا إلى المعسكر الشرقي، ونتيجة لذلك اتسمت العلاقات بين الدول العربية ولاسيما بين سوريا والأردن بكثير من الشك والريبة وحاول كل منهما أن يتدخل في الشؤون الداخلية للآخر، ولذلك تفاعلت صورة الأوضاع السياسية بين الدول الغربية لتشكل صورة العلاقات ما بين الأردن وسوريا^(٥).

أدى مشروع الولايات المتحدة إلى ردود أفعال قوية لدى الدول العربية إذ عارضت سوريا المشروع وأصدرت بياناً في العاشر من كانون الثاني ١٩٥٧ بيانا رفضت فيه نظرية ملء الفراغ ورفضت أن يكون للدول الكبرى الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة وأعلنت أن الخطر المباشر الذي يهدد الوطن العربي ليس الشيوعية وإنما الاستعمار والصهيونية ، وان مسألة الأمن في المنطقة هي من اختصاص دولها ، وصرح وزير الدفاع السوري خالد العظم (١٩٥٦-١٩٥٨) بتصريح قال فيه ((لقد أدلت الحكومة السورية رأيها في مشروع أيزنهاور بشكل صريح لا يترك مجالاً للغموض وسوء التفسير ونحن نؤكد هذا البيان الصادر بعد دراسة عميقة لجميع النواحي التي تضمنها المبدأ))^(٦) .

أما الحكومة الأردنية برئاسة سليمان النابلسي (٢٩ تشرين الأول-١٣ نيسان ١٩٥٧)^(٧) فقد أعلنت رفضها للمشروع الأمريكي وصرح عبد الله الريماوي وزير الدولة للشؤون الخارجية في الثاني من كانون الثاني ١٩٥٧ بـ ((رفض حكومته لنظرية الفراغ ولكل سياسة تبنى عليها وان الدفاع عن الوطن العربي أمام أية ّ أخطار محتملة يعتمد بالأساس على قدرات الأمة، وأعلن تمسك حكومته بسياسة الحياد الايجابي، ورفضها لأية معونة اقتصادية تحمل أهدافا سياسية تتنافى مع السيادة الوطنية^(٨) .

استقبل الملك الحسين (١٩٥٣-١٩٩٩) في ٧ كانون الثاني ١٩٥٧ سفير الولايات المتحدة في عمان مالوري وأعرب الملك في المقابلة عن تأييده لمبدأ أيزنهاور وعن ((استعداد العرب لقبول كل عون أو مساعدة لتنمية اقتصادهم وتدعيمه وإنشاء القوات المسلحة لصيانة سيادتهم شريطة أن لا يكون هذا العون أو المساعدة متعارضة مع سيادتهم أو يعرقل جهودهم لتحقيق الوحدة بينهم))^(٩) أما سفير الولايات المتحدة مالوري فقد أكد للملك الحسين خلال المقابلة بأن بلاده ستعين الملك في المحافظة

على استقلال الأردن إذا تخلت حكومة النابلسي عن سياسة الحياد وعن إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي والصين مؤكداً خطر تلك السياسة على مصالح بلاده في الأردن، وأكدّ سفير الولايات المتحدة أيضاً أن حكومة بلاده لا تطلب منه تأييد مشروع أيزنهاور علناً نظراً لكراهية الشعب الأردني له ولكنها تشترط عليه أن يقيم الدليل للكونغرس على وجود خطر شيوعي في الأردن يهدد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة^(١٠).

تقرر عقد مؤتمر على مستوى القمة لملوك ورؤساء الأردن والسعودية ومصر وسوريا في القاهرة يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٥٧، وفي اليوم المحدد اجتمع الملك الحسين والملك السعودي سعود بن عبد العزيز (١٩٥٣-١٩٦٤) والرئيس المصري جمال عبد الناصر (١٩٥٤-١٩٧٠) ورئيس الوزراء السوري صبري العسلي (١٩٥٦-١٩٥٨)، وأعاد الملك الحسين عرض موضوع المعونة المالية العربية على الدول العربية الثلاث^(١١) وبعد أن أعربت كل دولة عن وجهة نظرها اتفقوا على إصدار البيان التالي: ((القبول بأية مساعدة شريطة أن لا تمس السيادة القومية وأن العرب هم أقدر على ملء الفراغ)) وقد حول الرؤساء الملك سعود الذي تلقى دعوة من أيزنهاور لزيارة واشنطن لينقل إلى رئيس الولايات المتحدة موقفهم نحو المبدأ و التحدث باسم تلك الدول في مختلف الشؤون التي تهمها^(١٢).

انتهى مؤتمر القاهرة بإعلان الدول العربية عن توقيع معاهدة التضامن العربي في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٧ والتي تعهدت بها السعودية ومصر وسورية عن تقديم مساعدة للأردن قدرها (١٢) مليوناً ونصف المليون من الجنيهات المصرية تعويضاً عن المعونة البريطانية والتي سيتم قطعها عن الأردن بعد إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية في ١٣ آذار ١٩٥٧ والتي ستنتهي القواعد العسكرية البريطانية في الأردن^(١٣).

ولم تلتزم في تنفيذ بنود الاتفاقية سوى المملكة العربية السعودية بدفع الالتزامات المالية وجاء ذلك بسبب أنّ الولايات المتحدة أوفدت (كيرميت روزفلت) ممثل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في الشرق الأوسط إلى السعودية لإقناع الملك سعود بضرورة إقرار المساعدات المالية للأردن ضمن خطة أمريكية لإخراج مركز الرئيس جمال عبد الناصر^(١٤).

عقد اجتماع رباعي سعودي- أردني-مصري-سوري في القاهرة للمدة من ٢٤ - ٢٧ شباط ١٩٥٧ ضم كل من الملك الحسين بن طلال والرئيس السوري شكري القوتلي والرئيس جمال عبد الناصر والملك سعود، لمناقشة نتائج زيارة الملك سعود إلى واشنطن إذ أعرب الملك سعود عن عدم قناعته ببحث القضايا العربية في اجتماع رباعي بل أكد عدم تلبية أي دعوة قادمة للاجتماع إلا بحضور رؤساء الأقطار العربية كافة، وطلب من مصر بشكل خاص الكف عن حملاتها الإعلامية ضد الدول التي تعارض سياستها^(١٥).

رفضت مصر وسوريا الإشارة في البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التنديد بالشيوعية والتهديد الشيوعي لبلدان الشرق العربي لأنّ صدور مثل ذلك البيان يمثل دعم لمبدأ أيزنهاور لأنّ المبدأ يستند إلى وجود التهديد الشيوعي، وقد أكدّ البيان الختامي على استقلال الأقطار العربية وسيادتها على نحو تام ومطلق وعدم الانحياز إلى التحالفات الأجنبية في المعسكرين الشرقي والغربي من دون ورود أية إشارة للمشروع الأمريكي^(١٦).

أعلن الأردن تأييد الملك سعود في مجمل طروحاته المنبثقة عن الولايات المتحدة حول مستقبل منطقة الشرق الأوسط ورغبته في الإفلات من تأثير النظام السياسي المصري الذي مثله جمال عبد الناصر^(١٧).

أدى مبدأ أيزنهاور إلى التقريب بين وجهات النظر السعودية والأردنية وإلى ظهورهما كحليفين على الساحة السياسية العربية وإلى خلق جبهة موحدة ضد مصر وسوريا ومن ثمّ يقضي ذلك على الخلافات بين الدولتين^(١٨).

انعكس مبدأ أيزنهاور إلى حدوث حالة من الانقسام في الصف العربي فقد رفضته سوريا وبالمقابل وافقت الأردن عليه إذ تقدمت حكومة النابلسي يوم ١٧ كانون الثاني بطلب مساعدة مالية مقدارها ثلاثين مليون دولار من حكومة الولايات المتحدة^(١٩) كما قررت الحكومة الأردنية في ٢٦ شباط ١٩٥٧ و على الرغم من توقيع اتفاقية التضامن العربي قبول المعونة الاقتصادية التي نص عليها مبدأ أيزنهاور شريطة أن لا تتضمن أي هدف سياسي يمس بسيادة الأردن الوطنية، وحرية واستقلاله وأن لا تؤثر على القضايا العربية ولا سيما قضية فلسطين ، وبهذا الصدد أكدّ حكمت المصري رئيس مجلس النواب الأردني بقوله: ((أنا نعيش سياسة الحياد الايجابي بما تعنيه من مقاومة الاستعمار و التخلص من نفوذه في جميع أشكاله وأنا نقبل المساعدات الاقتصادية إذا كانت غير مشروطة أو لا تمس سيادتنا أو تحد من حريتنا))^(٢٠).

إنّ تأييد الملك الحسين لمشروع أيزنهاور جاء رغبةً منه في أن يكون المشروع وسيلة لتحسين أوضاع المملكة الاقتصادية من جديد وخاصةً بعد انتهاء المعاهدة الأردنية- البريطانية وكذلك بعد رفضه للمعونة العربية التي تقدمت بها كل من مصر والسعودية وسوريا^(٢١).

يبدو أنّ هناك إجماعاً كاملاً بين الملك الحسين وحكومة النابلسي على قبول المساعدات الاقتصادية من الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة لكن الحكومة تريد القبول بمساعدات اقتصادية لا يكون لها أي غطاء سياسي وهذا التوجه لا يتفق وما

يراه الملك الحسين من أنه يجب القبول بأيّة مساعدة وهذا سوف يؤدي إلى عدم التوافق بين الملك والحكومة .

قرر الرئيس الأمريكي أيزنهاور إيفاد جيمس ريتشارد مساعده الخاص لشؤون الشرق الأوسط مع وفد من وزارتي الخارجية والدفاع ودائرة المساعدات إلى منطقة الشرق الأوسط في ١٢ آذار ١٩٥٧ لحث حكومات المنطقة على تأييد مشروعه وقد زار الوفد خمسة عشر بلداً واستبعد الوفد زيارة الأردن ومصر وسوريا من قائمة الدول التي سيزورها، وأعلن كلا من العراق ولبنان تأييدهما لمبدأ أيزنهاور بينما بقيت الموافقة الأردنية ضمنية بسبب الوضع الداخلي المتوتر بين الحكومة والملك الحسين، أما السعودية فقد رفضت إعطاء رأي محدد بينما رفضت كلا من سوريا ومصر مبدأ أيزنهاور^(٢٢).

وفي ١٦ آذار ١٩٥٧ اجتمع في القاهرة كلا من الملك سعود بن عبد العزيز والرئيس شكري القوتلي^(٢٣) مع الرئيس جمال عبد الناصر وبعد سلسلة من الاجتماعات استمرت أسبوعاً انتهت بإصدار الميثاق الثلاثي وهو عبارة عن بيان يتضمن (١١) قراراً شملت التعاون العسكري والاقتصادي والسياسي بين الأقطار الثلاثة تنفيذاً لشعار الدفاع عن العالم العربي وكان ابرز هذه القرارات:

١. وضع خطة شاملة لتدعيم الأمن العربي والعمل على حفظ كيان الأمة .
٢. وضع خطة شاملة لتنسيق خطط الدفاع العربي لمواجهة أي عدوان يقع على أي دولة عربية.
٣. وضع خطة شاملة لمواجهة المحاولات التي تبذل عن طريق حلف بغداد للضغط على البلاد العربية
٤. وضع خطة شاملة لمواجهة موقف بعض الدول التي تسمح بتجنيد رجالها في الجيش (الإسرائيلي)

٥. الاتفاق على مساندة الأردن ضد أي ضغط خارجي^(٢٤).

وقد نجحت الدبلوماسية الأمريكية في توقيت زيارة الملك سعود لواشنطن مع زيارة الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق، وبالتالي نجاح الوساطة الأمريكية بين الأسرتين السعودية والهاشمية وإحداث تنسيق سعودي - عراقي - أردني في مواجهة التنسيق السوري - المصري وبالتالي أصبح البيان الثلاثي الذي صدر في القاهرة حبرا على ورق^(٢٥).

المؤامرات الانقلابية وأثرها في العلاقات السورية - الأردنية

كانت العلاقات السياسية عشية ظهور مبدأ أيزنهاور مابين الأردن وسوريا وبالتحديد بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ حيث تعمقت العلاقات وعلى كافة الأصعدة مع سوريا، وعلى المستوى الداخلي عاش الأردن نوع من الديمقراطية والتي تكللت بنجاح الأحزاب الوطنية الأردنية في انتخابات مجلس النواب في ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٦ والتي على أثرها شكل زعيم الحزب الوطني الاشتراكي سليمان النابلسي الحكومة الأردنية واستلم زعيم حزب البعث عبد الله الريمائي حقيبة وزارة الخارجية الأردنية^(٢٦).

وبنفس الوقت كانت وزارة الخارجية السورية من نصيب حزب البعث أيضا ، واستطاعت ان تحقق تعاونا وثيقا مع الجمهورية العربية السورية على أساس الثقة المتبادلة والمنفعة المشتركة في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية فعسكرت وحدات من الجيش السوري في إربد مؤلفة من لواء مشاة ولواء مدرع ولواء مدفعية وعناصر من سلاح الهندسة وأخرى من المدفعية المضادة للطائرات يوم ٣١ تشرين الاول ١٩٥٦ بقيادة العقيد الركن سهيل عشي لمجابهة أي اعتداءات (إسرائيلية) على الأردن^(٢٧).

وأصبحت سوريا المستورد الثاني بعد لبنان للمنتجات الأردنية وبنفس الدرجة كانت سوريا ثاني بلد في العالم مصدر للأردن وحافظ ميزان التبادل التجاري بين البلدين على زيادة لصالح الاقتصاد السوري^(٢٨).

كلف رئيس الوزراء سليمان النابلسي (١٩٥٦-١٩٥٧) اللواء علي أبو نوار رئيس أركان الجيش الأردني بمهمة الاتصال بالاتحاد السوفيتي، فزار أبو نوار السفير السوفيتي في دمشق وتم تقديم طلب مساعدة باسم الحكومة الأردنية، وعند دعوته إلى الأردن قدم تقريراً إلى سليمان النابلسي جاء فيه: ((إنَّ الاتحاد السوفيتي يقبل بإقامة علاقات دبلوماسية مع الأردن وأنته على استعداد لتقديم معونة عسكرية على شكل شحنات أسلحة تكفي لتجهيز فرقتين عسكريتين))، وطلب السفير السوفيتي تشكيل وفد رسمي برئاسة وزير أردني للتفاوض معه^(٢٩).

قرر سليمان النابلسي إيفاد شفيق رشيدات وزير العدلية و التربية والتعليم إلى دمشق فاتفق مع السفير السوفيتي على تقديم معونة عسكرية سوفيتية إلى الأردن خالية من اية شروط مُسبقة، وعلى أثر انتهاء الزيارة وعودة الوزير الأردني قررت حكومة النابلسي إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي^(٣٠).

ولذلك قامت الولايات المتحدة بدعم الملك الحسين والذي عمل إلى إقالة حكومة سليمان النابلسي والتي كانت اقرب إلى الخط السياسي الذي تنتهجه كل من سوريا ومصر وذلك بعد محاولة انقلابية فاشلة قام بها رئيس أركان الجيش علي أبو نوار في ١٣ نيسان ١٩٥٧ ، إذ وجه الملك الحسين اتهاماته إلى سوريا ومصر لاشتراكهم في المحاولة الانقلابية وخاصة بعد فرار عدد من الضباط وأعضاء من الحزب الوطني الاشتراكي من الأردن إلى دمشق والقاهرة^(٣١).

أمر الحسين بإغلاق حدود المملكة مع سوريا وأرسل إلى الحكومة السورية رسالة بين فيها اشتراك القوات السورية المرابطة في الزرقاء في المحاولة

الانقلابية^(٣٢). وطلبت الحكومة الأردنية من الحكومة السورية ان تعسكر قواتها العسكرية في العقبة لكي تحل القوات السعودية محلها، ولكن سوريا رفضت الطلب الأردني وبتاريخ ٢٣ أيار ١٩٥٧ انسحبت مجموعة القوات السورية بناء على طلب الحكومة الأردنية^(٣٣).

عقد الرئيس أيزنهاور مؤتمراً صحفياً في البيت الأبيض في ٢٤ نيسان ١٩٥٧ أعلن فيه: ((بأن الولايات المتحدة تعلن تشجيعها وتأييدها السياسي للملك الحسين وأن الولايات المتحدة أخذت وعد [إسرائيل] تجنب أيّة محاولة لاستغلال الوضع)) وأمر بإرسال الأسطول الأمريكي السادس إلى شرق البحر المتوسط بعد أن أبلغته السفارة الأمريكية في عمان بخطورة الوضع في الأردن وفي الوقت نفسه قال الناطق باسم البيت الأبيض جيم هاغرتي: ((إنَّ الرئيس أيزنهاور ووزير الخارجية دالاس يعدّ استقلال الأردن وسيادته وسلامه أراضيهِ أمراً حيويّاً وأساسياً للمصالح الوطنية الأمريكية والسلام العالمي))^(٣٤).

وكان لهذا الإنذار أثره في استقالة حكومة حسين الخالدي ، وأعلن الملك الحسين الأحكام العرفية وحل البرلمان بدعم ومساندة العشائر الأردنية المؤيدة للملك ، وقد أدى الاستقرار هذا إلى إعلان الولايات المتحدة في ٢٩ نيسان ١٩٥٧ بمنح الأردن مساعدة اقتصادية مالية قدرها (١٠) ملايين دولاراً من أجل الحفاظ على استقرار الأردن^(٣٥). وفي غضون ذلك شهدت المنطقة تحركات سياسية عربية في محاولة لتهدئة الأوضاع بين المملكة الأردنية وسوريا ومصر.

قرر الرئيس السوري شكري القوتلي إجراء اتصالات مع الرئيس جمال عبد الناصر للتباحث في الأمر وقد اتفقا على الاتصال بالملك سعود ليتوسط لغرض تهدئة الحالة بينهما وبين الملك الحسين وجاء ذلك خلال سفر الرئيس السوري صباح يوم ٢٦ نيسان ١٩٥٧ إلى السعودية لحملها على إرسال وفد وزاري سعودي للاشتراك مع

الوفدين السوري والمصري بقصد إجراء محادثات رباعية مع الملك الحسين، إلا أن الملك سعود أبلغ الرئيس السوري عن تأييده المطلق لسياسة الملك الحسين وإعجابه بالإجراءات التي اتخذها الأردن لمحاربة الشيوعية^(٣٦).

وبالمقابل أتبع الملك الحسين بن طلال إجراءاته تلك بالطلب إلى الحكومة السورية أن تأمر قواتها بالانسحاب من الأردن، فقابل السوريون ذلك بالاستنكار ورأوا فيه علاقة أخرى للمؤامرات المعادية للعرب فازدادت العلاقات السورية - الأردنية توترا ولاسيما بعد أن اتخذت الحكومة الأردنية برئاسة سمير الرفاعي^(٣٧) خطا سياسيا مواليا للغرب ومعارضته لسياسة سوريا ومصر ففضي بذلك على اتفاقية التضامن العربي المعقودة في شهر شباط ١٩٥٧، وأدت الأزمة الأردنية إلى ازدياد التقارب بين الملك سعود والملك الهاشمي في بغداد وعمان، ففي ٢٨ نيسان ١٩٥٧ قام الملك الحسين بزيارة إلى المملكة العربية السعودية و التباحث مع الملك سعود في الرياض، وقد صدر عن الاجتماع بيان حول تصميم المملكتين على متابعة السياسة التي رسمت معالمها في مؤتمر القاهرة، وأدى الاجتماع إلى تعزيز روابط الصداقة و التعاون بين المملكتين وإلى معارضة الدول العربية اليسارية في مصر وسوريا^(٣٨).

بدأت سوريا ومصر اتخاذ إجراءات عدائية ضد الأردن وشنت الصحافة والإذاعة فيهما حملة عنيفة، وكان من المفروض أن يدفع القسط الأول من الالتزامات العربية في الأول من شهر نيسان ١٩٥٧ بعد أن قطعت بريطانيا معونتها المالية اعتبارا من الأول من آذار وانتظر الأردن دون جدوى وشهدت البلاد أزمة حادة لم ينقذ الأردن منها إلا دفع السعودية مليونين ونصف المليون وهو القسط السنوي الأول من حصة السعودية^(٣٩).

وأرسلت وزارة الخارجية الأردنية بتاريخ ٥ أيار ١٩٥٧ مذكرة مستعجلة إلى السفارتين المصرية والسورية تستعجلهما لإرسال المعونات المالية التي بذمتها للأردن

بموجب اتفاقية التضامن العربي ، وعادت وأرسلت مذكرة ثانية بتاريخ ٢٢ أيار تلح بسرعة الإجابة على الطلب السابق، وتبين الحاجة الماسة لتنفيذ الاتفاقية، وعادت وزارة الخارجية الأردنية فأرسلت بتاريخ ١٥ حزيران ١٩٥٧ مذكرة ثالثة للسفارتين المصرية والسورية في عمان تبلغهما أن القسط الأول من الالتزامات العربية قد استحق في اليوم الأول من شهر نيسان ورجت بتحويل المبلغ المطلوب بالسرعة الممكنة، ولكن الجواب الذي تلقاه الأردن كان يرد في الصحف والإذاعات المصرية والسورية بالرفض وعلى لسان ناطق رسمي من هذا البلد أو ذلك بان تنفيذ اتفاقية التضامن العربي مرهون بإتباع الأردن سياسة تحريره، وفي ١٠ حزيران طلبت الحكومة الأردنية سحب الملحق العسكري في عمان لقيامه بنشاط غير مرغوب فيه ، وردت مصر على هذا بالطلب إلى السفير الأردني أن يغادر القاهرة، ولكن الحكومة الأردنية قررت إغلاق السفارة الأردنية في القاهرة اعتباراً من منتصف حزيران ١٩٥٧^(٤٠).

بدأت الحكومة الأردنية بجعل معونة الولايات المتحدة بشكل رسمي وذلك بقيام سمير الرفاعي وزير الخارجية الأردني في ٢٩ نيسان ١٩٥٧ بتبادل المذكرات مع وزارة خارجية الولايات المتحدة عن طريق سفيرها مالوري وقد أفضت تلك المذكرات إلى توقيع اتفاقية في أيار ١٩٥٧ منحت الولايات المتحدة بموجبها (١٠) ملايين دولار مساعدة اقتصادية وتقنية لأجل ضمان ودعم حرية الأردن والحفاظ على استقراره الاقتصادي والسياسي، وتضمنت أيضاً تقديم السلاح والذخيرة والعتاد الحربي وسيارات الجيب الأمريكية^(٤١).

تجددت المذكرات مرةً أخرى بين سمير الرفاعي ومالوري في يوم ٢٩ حزيران ١٩٥٧ برسالة بعث بها إلى سفير الولايات المتحدة جاء فيها: ((تكون الحكومة الأردنية شاكرة لسعادتكم ولحكومة الولايات المتحدة لأية مساعدة إضافية يمكن تقديمها في الوقت الحاضر، وقد أجاب السفير: ((أنَّ الولايات المتحدة ستقدم

١٠ ملايين دولار إضافية وأنّ بلاده تسعى لضمان حرية بلدكم والحفاظ على استقراره السياسي والاقتصادي)) وقد أشارت عبارة المساعدة الإضافية إلى أنّه تم إرسال بعض المال إلى الأردن ربما بمساعدة من وكالة الاستخبارات الأمريكية^(٤٢).

تم التوقيع على الاتفاقية مع الولايات المتحدة في ٢٩ حزيران ١٩٥٧ وكانت اتفاقية عامة للمساعدات الاقتصادية والفنية بين الولايات المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية، نصت على : ((أنّ تقدم حكومة الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية وفنية بناءً على طلب من الممثلين المفوضين عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وموافقة ممثلين مفوضين عن حكومة الولايات المتحدة لتمكينها من تأدية مسؤولياتها بموجب الاتفاقية وقد طالبت تلك الاتفاقية الحكومة الأردنية بقبول البعثة الأمريكية مع موظفيها للقيام بالمسؤوليات المترتبة على حكومة الولايات بموجب تلك الاتفاقية وتعد تلك البعثة وموظفيها] بناءً على طلب الولايات المتحدة الأمريكية] جزءاً من البعثة الدبلوماسية الأمريكية في الأردن من حيث التمتع بالامتيازات الممنوحة لها))^(٤٣).

وبتوقيع الاتفاقية يكون الأردن قد ربط سياسته الخارجية بالسياسة الدولية وبالتحديد الولايات المتحدة ارتباطاً وثيقاً وهذا بالتالي سيؤدي إلى المزيد من التوتر بينه وبين الدول العربية وبالتحديد سوريا.

وفي شهر حزيران ١٩٥٧ بدأت إذاعتنا دمشق وعمان تتبادلان الاتهامات والذم وبدأت إذاعة عمان تصف الجيش السوري بالقوة (البوليسية) التي تعتدي على المدنيين وتصف حكام دمشق أنهم مرأؤون كذابون، وبدأ الملك الحسين يسعى إلى إقامة الجسور مع المعارضة السورية، فقد استدعي إلى عمان المعارض السوري صلاح الشيشكلي لمشاورات مع الملك، واستدعي كذلك رئيس الحزب القومي السوري الاجتماعي للغاية نفسها حيث تم معه الاتفاق على أن يقدم الحزب الرجال للتعاون مع

ضباط الأمن الأردنيين لإحباط الاغتيالات التي تنوي تنفيذها بعض الجماعات السورية في الأردن^(٤٤).

وبسرعة شديدة احتدمت المعركة بين جهازي الأمن الأردني والسوري في سعي كل منهما لتنفيذ عمليات إرهابية ضد الآخر، ففي تموز أرسل جهاز الأمن الأردني أشخاص تحت قيادة عميلا له يدعى أديب الدسوقي إلى سوريا لاغتيال القيادات اليسارية السورية وبالتحديد اغتيال كل من أكرم الحوراني^(٤٥) وصلاح البيطار واختطاف اللاجئين الأردنيين، ولكن الأجهزة الأمنية السورية أقلت القبض على المتسللين وبحوزتهم الأسلحة والذخيرة، وأما حملة الدعاية على أيدي السوريين فقد كانت على أوسع نطاق بهدف زعزعة استقرار الحكومة الأردنية وخلق الانطباع عن وجود معارضة شعبية واسعة الانتشار لتلك الحكومة وعن وضع ثوري في طور التكوين، فلقد كان الضباط السوريون يزورون الأردن ويجندون العملاء لإلقاء القنابل على بعض الأهداف الحكومية والغربية، علاوة على أن البعثة السورية كانت تروج الإشاعات في الصحافة عما مفاده أن الملك سيسارع قريبا للإذعان للضغط الشعبي وتكليف النابلسي بتشكيل الحكومة من جديد، وبدأت عمليات إلقاء القنابل في عمان والخليل وإلقاء قنبلة خارج مكتب المعلومات الأمريكي في عمان وزرع القنابل في رام الله واريب، وبدأت قوات الأمن الأردنية تكتشف مخابئ الأسلحة المهربة من سوريا إلى الأردن، كما بدأت الشرطة الأردنية تكتشف أن العديد من رجال الأمن السوريين قد تزوجوا مؤخرا من نساء أردنيات من الضفة الغربية كي يتمتعوا بقسط أوفى من الحرية للسفر إلى الأردن وتوزيع الأموال والتعليمات^(٤٦).

وتماشيا مع مخططات عزل سوريا سياسيا عن الدول العربية المجاورة استدعت المملكة العربية السعودية سفيرها في دمشق وفي ٣ آب ١٩٥٧ استلمت سوريا إنذارا نهائيا من حكومة الأردن تضمن مطالبة الأردن كي توقف الصحافة

السورية فوراً نقدها لسياسة الأردن، وهددت بقطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا واستخدام كافة الوسائل حتى الهجوم المسلح، ووصل إنذار مماثل من حكومة لبنان^(٤٧).

بدأت هذه الأحداث تزيد من قلق الولايات المتحدة الأمريكية وتدفعها إلى الضغط على سوريا من أجل قبول مبدأ أيزنهاور وخاصة بعد زيارة وفد من الاتحاد السوفيتي سوريا وإجراء عدد من اللقاءات مع المسؤولين السوريين نتج عنها تصريحات سياسية نددت بالسياسة الغربية في المنطقة، إذ صرح فولبرايت أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي ((بان الولايات المتحدة قد تدخل حرب مع سوريا إذا ما هوجمت الأردن من قبلها واتهمت كل من مصر وسوريا بتهديد استقلال الأردن)) ، وبذلك اتخذت الولايات المتحدة من الأردن ورقة ضاغطة ضد سوريا وأيضاً كمحاولة لعزل الأردن عن مصر وسوريا وذلك تحت ذريعة تهديدها من قبل سوريا والخطر الشيوعي ، ومع هذه الضغوط والتهديدات أخذت الولايات المتحدة تزيد من تحركات أسطولها السادس^(٤٨).

ونتيجة للموقف الأمريكي الداعم للأردن بدأت سوريا تتطلع نحو الاتحاد السوفيتي ففي السادس من آب ١٩٥٧ توجه خالد العظم وزير الدفاع السوري على رأس وفد سوري إلى الاتحاد السوفيتي ، وانتهت المباحثات إلى التوقيع على اتفاقية اقتصادية وعسكرية، وافق بها المسؤولين السوفيت تزويد سوريا بالأسلحة ولمدة عشر سنوات وإقامة مشاريع عسكرية للجيش السوري ، وتم منح سوريا قرضاً مالياً والمساعدة في إنشاء عدد من مشاريع التنمية الصناعية والزراعية، و أثار التقارب السوري السوفيتي حملة إعلامية غربية مركزة ضد سوريا ووصفتها بأنها قاعدة للشيوعية الدولية ، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تخطط لقلب نظام الحكم أو غزو سوريا^(٤٩).

وفي ١٢ آب ١٩٥٧ أعلنت الحكومة السورية اكتشافها مؤامرة أمريكية لقلب نظام الحكم في سوريا وقامت بإبعاد ثلاثة دبلوماسيين أمريكيين من البلاد من بينهم هوارد ستون Howard Stoe الخبير الأمريكي بشؤون الانقلابات العسكرية وهو السكرتير الثاني للشؤون السياسية، ونائب القنصل في السفارة الأمريكية ف.جيتن، والملحق العسكري ميللو لتآمرهم مع العناصر الموجودة خارج سوريا وداخلها من رجال الحزب القومي السوري الاجتماعي المحظور لقلب نظام الحكم والإطاحة بالحكومة وتمت تلك المؤامرة بالتعاون مع العقيد إبراهيم الحسيني الملحق العسكري السوري في روما تمهيدا لإعادة أديب الشيشكلي^(٥٠)، وقد أكد الحسيني لأحد ضباط المخابرات السورية الذي دس بين المتآمرين انه اتفق مع السلطات الأمريكية للحصول على معونة مالية قدرها (٢٠٠-٤٠٠) مليون دولاراً لقاء تصفية الحكومة في سوريا وعقد صلح مع (إسرائيل)، ولخص الحسيني خطته للاستيلاء على السلطة بقوله ((تقوم بعض قطعات الجيش بالتحرك إلى العاصمة لإحداث انقلاب عسكري بينما يقوم عملاء أمريكيون باغتيال مجموعة من الضباط ضمان لنجاح الانقلاب))، أما أديب الشيشكلي فقد تسلل متكرراً إلى سوريا وأقام في منزل احد الدبلوماسيين الأمريكيين لإجراء اتصالات مع الضباط لضمان انضمامهم إلى الحركة ولما بدء يشعر بعدم جدوى الخطة فر من دمشق بعد استلامه جزءاً من أموال المؤامرة^(٥١).

وفي المقابل أبعدت الولايات المتحدة السفير السوري في واشنطن فريد زين الدين وأحد معاونيه، أما السفير الأمريكي في دمشق (موس) فقد كان يمضي إجازته في الولايات المتحدة فبقى في واشنطن لإجراء مشاورات ، وتحرك الأسطول الأمريكي السادس إلى الشواطئ السورية ، فنظمت المقاومة الشعبية ، وحمل الشعب السلاح للتصدي للغزو الأمريكي لكن الغزو لم يحدث حيث صدرت الأوامر للأسطول السادس بالعودة إلى برنامج الروتين^(٥٢).

وبعد فشل الولايات المتحدة الأمريكية في قلب نظام الحكم في سوريا ، لجأت إلى إثارة جيران سوريا ضدها مستخدمة ورقة تزايد النفوذ السوفيتي وتزايد قوة الشيوعيين السوريين، وبخطة أمريكية تهدف إلى إثارة صدام بيرر تطبيق مبدأ أيزنهاور، وأوفدت (لوي هندرسون) Loy Henderson نائب وزير الخارجية الأمريكية بجولة في منطقة الشرق الأوسط وزار تركيا يوم ٢٤ آب ١٩٥٧ فاجتمع مع رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس والملك الأردني الحسين بن طلال والملك العراقي فيصل الثاني ورئيس الوزراء العراقي نوري السعيد لتوحيد جهودها للقيام بعمل عسكري ضد سوريا للحد من النشاطات الواسعة للشيوعيين في سوريا، وخاطب لوي هندرسون الحضور بالقول ((إن سوريا ستصبح جهاز إرسال للنفوذ السوفيتي في المنطقة فقد استلمت وسوف تستلم شحنات من الأسلحة السوفيتية ووصل معها مجموعة من الخبراء السوفيت الذين سيحولون سوريا إلى معسكر سوفيتي)) وأكد هندرسون بان هدف مهمته هو مناقشة الوضع في سوريا وطلب مساعدتهم في منع التهور السوري وقال: ((إذا قررنا اتخاذ عمل عسكري ضد سوريا فيجب إيجاد المبررات له لكي يصبح من الممكن الدفاع عنه في الأمم المتحدة وعلينا تطمين الدول العربية الأخرى بأن ما نقوم به ليس حربا ضد سوريا وإنما هو إجراء ضد حالة شاذة)) ونصح أندرسون العراق بعدم المطالبة بوحدة سورية -عراقية فورية حتى لا ينكشف الغرض من هذه الخطة^(٥٣)، وبعد ذلك توجه لوي هندرسون إلى لبنان واجتمع مع وزير الخارجية اللبناني شارل مالك والرئيس اللبناني كميل شمعون^(٥٤).

وبعد عودة المبعوث الأمريكي لوي هندرسون إلى واشنطن قدم تقريره إلى وزير الخارجية دالاس وعقد مؤتمر صحفيا في ٥ أيلول ١٩٥٧ قال فيه: ((أن الوضع في سوريا خطير جدا ، والولايات المتحدة مهتمة اهتماما عميقا بما يجري في سوريا ومصر اللتين أصبحتا فريسة للشيوعية العالمية وسوف تعمل على تهديد الدول

المجاورة لها ، وان الرئيس الأمريكي قرر زيادة شحن المواد الاقتصادية والدفاعية لجارات سوريا))^(٥٥). لذلك أوصت الولايات المتحدة تركيا بتحشيد قواتها العسكرية على الحدود السورية وإجراء مناورات استنزائية لجيشها على الحدود السورية^(٥٦).

أثارت بعثة لوي هندرسون وبيان وزير الخارجية الأمريكية ردود أفعال رسمية وشعبية غاضبة ، فقد أصدرت الحكومة السورية بيانا ردت فيه على بيان الحكومة الأمريكية أعربت عن استغرابها لمضمون البيان الأمريكي وجاء فيه ((كيف يعرب العرب عن قلقهم إزاء ما يجري في سوريا من دون أن يتصلوا بسوريا لبحث كل ما يتعلق بعلاقاتهم معها حسب ميثاق الجامعة العربية)) وأوضح البيان النية لعدوان أمريكي على سوريا^(٥٧).

وقد نشرت صحيفة النجم الأحمر السوفيتية خطة الولايات المتحدة لغزو سوريا وهي:

١. قيام (إسرائيل) باستنزافات عسكرية على الحدود مع سوريا.
 ٢. حشد القوات التركية على الحدود الشمالية لسوريا بهدف المناورات العسكرية.
 ٣. حشد القوات العراقية على الحدود الشرقية لسوريا بهدف صد العدوان (الإسرائيلي).
 ٤. البدء بالغازات الجوية العراقية- التركية على القرى السورية بحجة خرق القوات السورية لحدود البلدين.
 ٥. بدء الزحف العراقي التركي باتجاه سوريا.
 ٦. مناشدة الولايات المتحدة للتدخل والمساندة لصد الهجوم السوري على البلدين^(٥٨).
- وفي ٥ أيلول ١٩٥٧ أعلنت الولايات المتحدة عن خطط أمريكية لتزويد حكومات الأردن والعراق ولبنان بالمساعدات العسكرية استعدادا للقيام بعمل عسكري ضد سوريا، وأصبحت الحدود السورية مهددة من جميع الجهات فالأردن و(إسرائيل)

من الجنوب وتركيا من الشمال والعراق من الشرق ولبنان من الغرب، فضلا عن وجود الأسطول الأمريكي السادس في البحر الأبيض المتوسط^(٥٩).

ومن جانبها نفت الحكومة السورية التهم الموجهة إليها بأنها أصبحت تابعةً للاتحاد السوفيتي وأكدت من جديد: ((أنّ عدم الانحياز هو أساس سياستها الخارجية وأنها لا تنوي مهاجمة أي من جيرانها وأنّ سياستها دفاعية محضة)) واتهم صلاح البيطار وزير الخارجية السوري حكومة الولايات المتحدة بأنها تشجع على التآمر ضد سوريا^(٦٠).

وجه الاتحاد السوفيتي مذكرة إلى حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا تحذرهم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول منطقة الشرق الأوسط^(٦١).

ولكن بريطانيا وفرنسا أعلنت يوم ١٠ ايلول ١٩٥٧ وقوفهما إلى جانب الولايات المتحدة في حملتها ضد سوريا، وأعلنت بريطانيا أنها تشارك الدول المجاورة لسوريا قلقها من الوضع هناك. أما فرنسا فقد صرح وزير خارجيتها كريستيان بيو أن الوضع مضطرب في الشرق الأوسط يشكل خطرا على السلم العالمي، لذلك بدأت أمريكا بالتعاون مع حلفائها في المنطقة بالتحرش والإثارة ضد سوريا، فقد قامت خمس قطع بحرية أمريكية بالاقتراب من الشواطئ السورية، كما حلقت طائرتان في سماء اللاذقية^(٦٢).

وفي ١١ ايلول ١٩٥٧ عقد (أندريه غروميكو) (Andrei Gromyko) وزير خارجية الاتحاد السوفيتي مؤتمرا صحافيا طالب فيه بأن يضع الاتحاد السوفيتي حدا لمحاولات المستعمرين للنيل من كرامة سوريا وسيادتها، وقال: ((إن على أولئك الذين يتدخلون في شؤون سوريا الداخلية أن لا ينسوا الدرس الذي تلقوه في العدوان على مصر عام ١٩٥٦))^(٦٣).

وعلى ضوء موقف الاتحاد السوفيتي المساند لسوريا ، بدء المسؤولون الأمريكيون تطمين المسؤولين السوريين إلى عدم وجود أي نية للعدوان على سوريا أو التدخل في شؤونها الداخلية، فقد عقد دالاس مؤتمرا صحافيا في ١١ أيلول ١٩٥٧ تراجع فيه عن موقفه السابق إزاء سوريا واعترف اعترافا صريحا بأن سوريا غير خاضعة لسيطرة الشيوعية الدولية وأضاف إن البلدان القريبة من حدود سوريا قادرة على صد أي عدوان يأتي من سوريا من دون أي تدخل من الولايات المتحدة^(٦٤). وفي ٣ تشرين الأول ١٩٥٧ أكد الرئيس الأمريكي أن الوضع السوري اخذ بالاستقرار وبدأ يخف الخطر الذي شعرت به دول عربية مثل لبنان والأردن والعراق^(٦٥).

وقد وجهت الحكومة السورية مذكرة دبلوماسية إلى الحكومة الأردنية أعربت فيها عن استغرابها لموقف الأردن والذي ذهب يشتكي للولايات المتحدة دون اطلاع سوريا على شكواها ،وان الأردن مشترك بالمؤامرة مع الولايات المتحدة ضدها في اجتماع أنقرة،وقد ردت الحكومة الأردنية على هذه المذكرة بأسلوب يؤكد عدم اشتراك الأردن فيما خطط في أنقرة ضد سورية وأنكر إجراء أي محادثات مع لوي أندرسون باعتباره لم يزر عمان^(٦٦).

وفي المملكة العربية السعودية سارع الملك سعود إلى زيارة بيروت وبعث رسالة عاجلة إلى الرئيس الأمريكي أيزنهاور ناشده فيها سلوك الاعتدال تجاه سوريا ثم أوفد ولي العهد ورئيس الوزراء الأمير فيصل إلى واشنطن حيث صرح بعد اجتماعه مع أيزنهاور في ٢٣ أيلول بأنه بحث مع الرئيس الأمريكي الوضع في سوريا وقال: ((إن سوريا بلد شقيق وهي دولة مستقلة متحررة من أي سيطرة أجنبية ، وان السعودية ليست قلقة بشأن موقف سوريا ، اذ لا صحة للشائعات عن تغلغل النفوذ الشيوعي فيها)^(٦٧).

وأعلن سمير الرفاعي وزير الخارجية الأردني بان الأردن لا يفكر بالتدخل العسكري ضد سوريا، بينما أوفد العراق رئيس وزرائه علي جودت الأيوبي يوم ٢٦ أيلول ١٩٥٧ وأعلن بعد محادثاته مع شكري القوتلي بان العراق وسوريا وصلتا إلى تفاهم تام وهو الالتزام بميثاق الجامعة العربية والضمان الجماعي وان أي اعتداء يقع على سوريا او أي بلد عربي آخر يعد اعتداء على العراق^(٦٨).

وفي ٢٧ أيلول ١٩٥٧ وصل إلى دمشق الملك سعود وصرح للصحفيين ((أرغب أن أعلن دون لبس أو غموض وبالصدق والإخلاص أنني استتكر كل اعتداء على سوريا وعلى أي بلد عربي مهما كان مصدره، وإنني سأقاوم مع أشقائي السوريين والعرب أي اعتداء يقع عليهم بصرف النظر عن مصدره))^(٦٩).

أصبح من الصعب على الحكومات العربية التي قبلت بمشروع أيزنهاور لبنان والأردن والعراق والسعودية الاستمرار في ربط نفسها بعجلة سياسة الولايات المتحدة، وأعلنوا عن انسحابهم في تنفيذ خطة الولايات المتحدة ضد سوريا، وأكد الملك الحسين عدم رغبته واستعداده للمشاركة في أي عمل ضد سوريا، وأن بلاده ليس لها أي نية بالتدخل في سوريا ، وقرّر الملك السفر إلى إيطاليا للاستجمام^(٧٠).

عبر أيزنهاور في مذكراته عن موقف الدول العربية قائلاً: ((إنّ موقف الأردن كان على نقيض الاعتقاد منذ أيام ، وأنّ العراق تراجع خوفاً على خط أنابيب النفط الذي يمر عبر سوريا خوفاً من قطع السوريين لأنابيب النفط مما يلحق الضرر بدخل الحكومة العراقية ، أما الملك سعود فقد أدهشنا، فبدلاً من أن يعد نفسه لمجابهة سوريا الشيوعية في الشرق الأوسط بدا منشغلاً بـ (إسرائيل) وبخليج العقبة وتأخر الولايات المتحدة في تزويد حكومته بالسلاح)) ، وقد أدى ذلك الموقف العربي والدولي إلى تراجع الولايات المتحدة عن تنفيذ مؤامرتها على سوريا بعد ان تلقت ضربة ً أضررت بسمعنها وبمركزها الدولي^(٧١).

بدأت في منطقة الحدود السورية مع تركيا مناورات عسكرية تركية وبقوات تقدر بخمسين ألف جندي وخمسائة دبابة ومدافع وطائرات ، واتهم وكيل وزارة الخارجية السورية الولايات المتحدة بأنها وراء الحشود ، وفي ١٥ تشرين الأول ١٩٥٧ استدعى خليل كلاس وزير الخارجية السوري وكالة ممثلي الدول العربية والدول الأخرى وابلغهم عن الحشود التركية وعلى احتجاج سوريا وتذمرها من مواقف دول الجوار العربية^(٧٢).

قررت مصر إرسال وحدات من قواتها المسلحة إلى سوريا لمساعدة الجيش السوري في تعزيز قواته ضد الحشود العسكرية التركية على الحدود السورية ، فوصلت تلك القوات إلى ميناء اللاذقية في ١٣ تشرين الأول ١٩٥٧ وذلك بموجب اتفاقية الدفاع المشترك السورية المصرية المعقودة في تشرين الثاني ١٩٥٦ وكانت تحرسها في طريقها القطع البحرية المصرية والقطع الجوية المصرية والسورية^(٧٣).

ونتيجة ازدياد الحشود التركية على الحدود تقدمت الحكومة السورية بمذكرة شكوى في ١٥ تشرين الأول ١٩٥٧ إلى الأمم المتحدة حول التهديد التركي لأمن سوريا، وقد دعم الاتحاد السوفيتي موقف سوريا وقدم مذكرة يوم ١٦ تشرين الأول ١٩٥٧ إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الاستفزازات التركية قرب حدود سوريا، وبعد مناقشات طويلة بين أعضاء الوفود ذات العلاقة بالأحداث السورية وافق الطرفان الأمريكي والسوفيتي على الدخول في محادثات مباشرة والعيش في وئام بغية خدمة السلام في الشرق الأوسط والسلام العالمي^(٧٤).

عارض الاتحاد السوفيتي محاولات الولايات المتحدة للتدخل في شؤون سوريا ووجه خروشوف Khrouchtche رئيس الوزراء السوفيتي في ١٩ تشرين الأول ١٩٥٧ رسالة إلى عدنان مندريس احتجاج فيها على حشد القوات التركية على الحدود السورية وحث على عدم الاشتراك في أي عمل عسكري مسلح ضد سوريا ، وفي الوقت نفسه

قام الاتحاد السوفيتي بتقديم أسلحة عاجلة إلى سوريا، وحشد مقداراً كبيراً من قواته على الحدود التركية في منطقة القوقاز فاضطرت الحكومة التركية على سحب قواتها من الحدود السورية والكف عن تهديد سوريا^(٧٥).

وقد انتهت الأزمة التركية - السورية وتحسنت العلاقات الأمريكية - السورية عقب محادثات جرت في نيويورك بين وزير خارجية سورية صلاح الدين البيطار والآن دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وعين الرئيس أيزنهاور في نهاية شهر كانون الأول ١٩٥٧ سفيرا أمريكيا جديدا في دمشق^(٧٦).

تداعيات مبدأ أيزنهاور على العلاقات السياسية السورية - الأردنية

١٩٥٨ = ١٩٦٣

كان للأحداث السياسية التي شهدتها سوريا خلال المدة المنصرمة أثرها الواضح في المطالبة بالوحدة بين مصر وسوريا ولاسيما بعد الموقف المصري المؤيد لسوريا في تلك الأحداث^(٧٧).

زار وفد برلماني مصري برئاسة أنور السادات سوريا في أواخر تشرين الثاني ١٩٥٧ وحضر إحدى جلسات البرلمان السوري، وهنا دعا البرلمانين من البلدين للتفاوض من أجل قيام اتحاد بين القطرين ، وفي ١٤ كانون الثاني ١٩٥٨ وصل وفد سوري عسكري إلى القاهرة وطلب إقامة وحدة بين البلدين ولم تستطع القاهرة رفض الطلب لكنها اشترطت حلّ الأحزاب وعدم تدخل الجيش في السياسة عند قيام الوحدة ، فوافقت سوريا على مقترحات مصر نظراً لطبيعة الظروف التي كانت تمر بها^(٧٨).

وأخيراً جاءت زيارة الرئيس السوري شكري القوتلي إلى القاهرة واجتماعه مع الرئيس جمال عبد الناصر ذلك الاجتماع الذي أفضى باتفاق الرئيسين على إعلان الاتحاد بين البلدين في الأول من شباط عام ١٩٥٨ وتمّ تحديد يوم الحادي والعشرين

من شباط موعداً لإجراء الاستفتاء بين الشعبين السوري والمصري والذي أسفر عن قيام دولة واحدة سميت (الجمهورية العربية المتحدة) وانتخاب الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً لتلك الجمهورية^(٧٩).

اتخذت القاهرة عاصمة الجمهورية العربية المتحدة، ونقلت وحدات من القوات المسلحة المصرية إلى سوريا ونقلت وحدات أخرى من سوريا إلى مصر، وتمّ وضع دستور واحد، أقر الحريات الدستورية للشعب، وأقام نظام الدولة على أساس القومية العربية^(٨٠).

كان الملك الحسين يعتقد أنّ الجمهورية العربية المتحدة هي خطر على الأردن لأنّ موقعها بين سوريا ومصر كلاهما في نظر الملك الحسين يساعد التغلغل الشيوعي لذا كان الاتحاد مع العراق يدعم خط الأردن الدفاعي ضد تلك القوى^(٨١).

وقد شارك المسؤولون في العراق الملك الحسين في ذلك الاعتقاد وعلى الأخص الملك فيصل الثاني وولي العهد عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد بأنّ الجمهورية العربية المتحدة خطرٌ عليهم كما هي خطر على الأردن^(٨٢).

وشكلت الوحدة المصرية - السورية خطراً مفاجئاً على بعض الدول العربية مثل لبنان والمملكة العربية السعودية الأمر الذي دفع السياسة الأردنية إلى عقد الاتحاد العربي الهاشمي مع المملكة العراقية بتاريخ ١٤ شباط ١٩٥٨ بناءً على ظروف سياسية لأن العلاقات بين العراق والأردن تعد علاقة خاصة ترتبط بروابط قوية من صلات القرى والنسب والجوار والدين بالنظر لوجود حكم العائلتين الهاشميتين في البلدين، وكذلك معاهدة الأخوة المعقودة بين البلدين^(٨٣).

وكانت الحكومة الأردنية ومع إعلان الاتحاد الهاشمي بدأت تنفيذ مؤامرة أخرى ضد الوحدة السورية المصرية، ففي ١٤ شباط ١٩٥٨ وضعت خطة عسكرية تقوم بها قبائل البدو الأردنية الموالية للشريف ناصر بن جميل خال الملك الحسين يوم

٢١ شباط في سوريا بهدف إفشال استفتاء الوحدة السورية المصرية ، وكانت العملية تقضي بقيام عناصر تلك القبائل بالتسلل داخل الأراضي السورية والقيام بأعمال شغب مسلحة في أنحاء متعددة من سوريا ترافقها في الوقت نفسه تحشيدات للقوات العسكرية التركية و(الإسرائيلية) على الحدود السورية لمساعدة المتسللين ، إلا أنّ تلك العملية فشلت بسبب إلقاء القبض على المتسللين الذين اعترفوا بكل تفاصيل المؤامرة، واتهم ناطق عسكري سوري يوم السبت ١٥ شباط ١٩٥٨ الاستعمار والصهيونية وحلف بغداد بتدبير المؤامرة على الوحدة المصرية- السورية^(٨٤).

ومقابل ذلك كشفت السلطات الأمنية الأردنية محاولات سورية لاغتيال الملك الحسين عن طريق أنّه ضابط جاء لمقابلة الملك الحسين وقدم رسالة إلى الملك مرسلّة من العقيد يسري قانصوة الممثل المصري لدى القيادة الموحدة للجيش العربي الأردني وكانت موجهة إلى اللواء محمد حافظ إسماعيل في رئاسة أركان الحرب في القاهرة تبلغه فيها أنّ اللواء السابق الحيارى والموجود في دمشق قد وضع خطة لإسقاط الملك بالتعاون مع علي أبو نوار ، و تورّد الرسالة أيضاً لائحة بأسماء الأردنيين المخلصين الذين يعدّهم قنصوة (خائنين للقضية) وآخرين يعدّهم (مخلصين لها) لكن الملك قرر التصرف بسرعة وإجراء الاعتقالات وتم اعتراف ١٧ متهماً بأنّهم تسللوا من سوريا لنسف جسور وطرق وشن هجمات على القصر فيما بعد، وأيضاً نظموا عمليات تهريب أسلحة^(٨٥).

وفي شهر أيار ١٩٥٨ قرر الأردن منع جميع الشاحنات المتجهة إلى الكويت والعراق والسعودية من المرور عبر أراضيه ، وبدأت الأوضاع تتجه إلى المزيد من التوتر يوماً بعد يوم ولاسيما في ظل الدعاية والدعاية المضادة من قبل البلدين، وذكر نوري السعيد في شهر ايار ١٩٥٨ في مقابلة مع الصحفيين ((انه إذا امتنعت الجمهورية العربية المتحدة عن التدخل في الشؤون الداخلية في الأردن والعراق فان

التعاون بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد الهاشمي يمكن حدوثه)). ولكن التقارب بين البلدين لم يحدث وظل التوتر قائما بينهما إلى قيام الثورة العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨^(٨٦).

انعكست الأحداث السياسية في المنطقة العربية بصورة مباشرة على العلاقات الثنائية بين الأردن وسوريا بعد منتصف عام ١٩٥٨ ولاسيما بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي قضت على النظام الملكي في العراق وكان لها انعكاس سلبي على الأوضاع الداخلية في الأردن و التي عانت من تدهور كبير في أوضاعها الاقتصادية ولاسيما بعد قيام العراق بقطع الإمدادات النفطية وغلق الحدود بين البلدين وأغلقت سوريا حدودها البرية والجوية مع الأردن ومنعت عبور صهاريج الوقود المتجهة من لبنان عبر سوريا وهذا أدى إلى جعل الأردن في عزلة سياسية وأزمة اقتصادية خانقة بسبب قلة الوقود اللازم لضخ الماء للسكان وقلة إنتاج توليد الكهرباء وساد التوتر في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين^(٨٧).

ولمواجهة ذلك الوضع وجه الأردن الدعوة للقوات البريطانية للتواجد في أراضيه، واستطاعت الحكومة الأردنية بحكم علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية أن تفك الحصار الاقتصادي من خلال نقل الطائرات الأمريكية الوقود من الخليج العربي ثم من لبنان وعن طريق الأجواء (الإسرائيلية) إلى الأردن^(٨٨).

وشهدت العلاقات بين البلدين تطورا خطيرا كاد أن يدفع البلدين إلى عواقب وخيمة، إذ قرر الملك الحسين السفر إلى لوزان بسويسرا لغرض قضاء ثلاثة أسابيع إجازة مع والدته الملكة زين وابنته عالية وباقي أفراد عائلته وأيضاً لغرض الاحتفال بعيد ميلاده يوم ١٤ تشرين الثاني، وقد سبق موعد الرحلة الرسمية خطاب وداع ألقاه الملك الحسين لإعلام الشعب الأردني بحضور جميع ممثلي السلك الدبلوماسي^(٨٩).

غادر الملك الحسين مطار عمان الساعة ٨.٢٠ صباح يوم ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨ سالكاً طريقه عبر الأجواء السورية - اللبنانية إلى قبرص ومنها إلى أوروبا. وحين دخول الطائرة إلى الأجواء السورية وبالتحديد فوق دمشق تلقت أمراً بالهبوط في مطار دمشق إلا أن الطيار رفض الأمر وعاد بطائرته إلى مطار عمان بعد أن حاولت طائرات عسكرية اعتراض طريقها بمحاولة فاشلة^(٩٠).

طلب الملك الحسين من الجمهورية العربية المتحدة إيضاحاً حول الحادث، ولكنها لم تجب على طلب الحكومة الأردنية واكتفى الملك بأن عد الموضوع أمراً شخصياً ولم يقم بعرضه على الأمم المتحدة^(٩١).

وفي ٢١ كانون الثاني ١٩٥٩ أعلن رئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي في مقابلة مع السفير البريطاني في عمان أنه تم إعادة الاتصالات الجوية والبرية مع سوريا، وأن الأردن من المستحيل عليه الاستمرار العيش بعزلة عن جيرانه العرب لذلك أعلن أن أية إعادة للعلاقات يجب أن تكون وفقاً للشروط الأردنية :

١. كان من الضروري أن تقوم الجمهورية العربية المتحدة أما بطرد اللاجئين الأردنيين أو اذا فشلت في ذلك، بتبقيهم تحت السيطرة وتضمن أنهم يتصرفون وفقاً لقواعد اللجوء السياسي، وقال سمير الرفاعي أن هؤلاء اللاجئين يجدون من الصعوبة العمل في سوريا وأن بعضاً منهم، انتقلوا إلى بيروت وهم يديرون صحيفة هناك ، وقد احتج الملك الحسين مؤخراً لدى السفير اللبناني بخصوص ذلك الموضوع .
٢. يجب على الجمهورية العربية المتحدة تقديم الاعتذار عن اعتراضها لطائرة الملك الحسين فوق الأراضي السورية في شهر تشرين الثاني الماضي، وأنه حالما يتم تصفية هذه الأمور ممكن إقامة وإعادة العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة .
٣. وقف محاولات التدخل في الشؤون الداخلية الأردنية^(٩٢) .

و في ٥ حزيران ١٩٥٩ أغلقت السلطات السورية حدودها مع الأردن مقدمة أربع ذرائع وهي:

١. أن الأردنيين رفضوا السماح للسوريين الذين يمتلكون أراضي داخل الحدود الأردنية بحصاد مزروعاتهم.
٢. أن الأردنيين عززوا قواتهم عند الحدود مما يثير قوات المقاومة الشعبية.
٣. قيام الأردنيين بخطف امرأة سورية.
٤. رفض الأردنيين طلب سوريا عقد اجتماع لمناقشة موضوع الحادث الحدودي الأخير في ٢٣ نيسان.

احتج الأردن على الطلبات السورية وبالمقابل أعلن السوريون أن على الأردنيين أن يتوقعوا إجراءات أكبر^(٩٣).

وصف رئيس الوزراء الأردني الذرائع الأربع بأنها غير صحيحة أما الملك الحسين فقد عدّ إغلاق الطريق من دون سابق إنذار أنه ((تصعيد واضح وأن الأردن ينبغي أن تعرف مع من عليها أن تتعامل. هل مع دولة أو ببساطة مع حاكم إقليم محلي أم مع من، لقد صبر الأردنيون على الكثير من المسائل من هذا النوع في الماضي، ولكنهم لن يستطيعوا الصبر على المزيد))، لذلك قامت الحكومة الأردنية بإبلاغ القائم بأعمال ممثل الأمم المتحدة وطلبت منه إبلاغ الأمين العام وتمّ إبلاغ ممثل الأردن في الأمم المتحدة وطلبت الحكومة من السفير البريطاني والسيد ملز سفير الولايات المتحدة التشاور مع حكوماتهما بشأن هذه الأوضاع، وفي ٦ حزيران ١٩٥٩ قام وكيل وزير الخارجية الأردني بإبلاغ السيد شار mr.share القائم بأعمال ممثل الأمم المتحدة بأن السلطات السورية قامت بقطع سكة الحديد بين سوريا والأردن، أمّا الطريق البري فقد أكد السوريون أن السلع الذاهبة إلى سوريا يمكن أن تنتقل بسيارات الحمل السورية بعد إنزالها من السيارات الأردنية^(٩٤).

وفي ١١ حزيران ١٩٥٩ زار رئيس الحكومة الأردنية هزاع المجالي محافظة إربد وألقى فيها خطاباً عبر فيه عن وجهة نظر الحكومة جاء فيه: ((إنكم تعلمون جيداً أنّ الحجج التي يتذرع بها السوريين غير صحيحة فنحن لم نمنع أي فلاح سوري من حصاد زرع، ولم يكن الأردنيين من بدأ الحادث الذي وقع في نيسان الماضي، وقد رحبنا بعقد اجتماع مع السوريين لحل هذه المسألة))، وقد طلب الجانب الأردني فتح الحدود قبل أي اجتماع يعقد بين الطرفين^(٩٥).

وصل عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية يوم ١٨ تموز ١٩٥٩ في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات من أجل فتح الحدود السورية الأردنية واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة قائمة، وقد اتفق رئيس الوزراء الأردني وحسونة على وثيقة يؤمل أنّها ستحقق إعادة فتح الحدود خلال بضعة أيام وإعادة العلاقات الدبلوماسية بعد شهر واحد من ذلك وهي الشروط نفسها التي صاغها سمير الرفاعي والتي أقرها المجالي وقد صادق الملك الحسين على ذلك بشكل عام^(٩٦).

لكن الأمور أخذت تسير نحو الأسوأ وخاصة بعد زيادة الحرب الإعلامية بين الأردن وسوريا، فقد شهد عام ١٩٦٠ زيادة عدد محاولات الاغتيال السياسي في الأردن، ففي يوم الاثنين ٢٩ آب ١٩٦٠ قتل رئيس الوزراء الأردني هزاع المجالي مع ١٢ شخصاً من المواطنين الأردنيين نتيجة انفجار قنبلة موقوتة وضعت في مكتب رئيس الوزراء، قامت الحكومة الأردنية بتوجيه الاتهام إلى الجمهورية العربية المتحدة بتدبير المؤامرات ضد الملك الحسين، وقامت بحشد بعض وحدات الجيش على الحدود السورية بينما شنت عمليات انتقامية بإلقاء عدد من المتفجرات في الأراضي السورية عن طريق الملحق العسكري الأردني في لبنان غازي الخطيب و الذي ابعد عن لبنان

بعد أن تم اكتشاف أعماله، وعلى الرغم من ذلك فقد باءت بالفشل كل المحاولات السورية والتي استهدفت الإطاحة بالنظام الأردني^(٩٧).

وفي يوم ٢٨ أيلول ١٩٦٠ كانت إحدى الطائرات السورية تقوم بطلعات تدريبية بقيادة الطيار الملازم عدنان المدني في الأجواء الجنوبية من سوريا فضل الطيار اتجاه وقرر الهبوط اضطرارياً في ارض صحراوية شرق الأردن بعد نفاذ وقود الطائرة، وقد تم اقتياد الطيار السوري إلى جهاز المخابرات الأردني والذي كان يشرف عليه الشريف ناصر خال الملك حسين بن طلال وأثناء التحقيق معه ضغطوا عليه ليقول في الإذاعة الأردنية انه طلب اللجوء السياسي إلى الأردن، ولكن الطيار رفض الطلب وهنا بدأ بتعذيبه حتى فارق الحياة بعد عدة أيام من إلقاء القبض عليه وأعلنت الحكومة الأردنية أن الطيار السوري قد مات منتحراً في سجنه^(٩٨).

لقد عكست هذه الأوضاع التي كانت تعيشها سوريا إلى دفع الملك الحسين للقيام بمحاولات انقلابية ضد الوحدة و القيام بالاتصال مع الانفصاليين السوريين^(٩٩).
تولى الملك الحسين مهمة الاتصال بالعناصر المناوئة للوحدة للاستفادة منها في تنفيذ حركة انقلابية ضد الجمهورية العربية المتحدة ومن بين تلك العناصر التي استطاع الملك أن يكسبها إلى جانبه المقدم حيدر الكزبري الذي يرأس قوات حرس البادية والتي تتخذ من الحدود السورية - الأردنية مقراً لها، وفي نهاية تموز ١٩٦١ وفي أثناء اجتماع دار بين الملك الحسين والكزبري عرض الأخير على الملك الحسين خطة عسكرية للقيام بعملية انقلابية ضد الوحدة وكانت الخطة تستند على القيام باغتيال الرئيس عبد الناصر في أثناء زيارته إلى دمشق لحضور مهرجان أسبوع الجامعات في سوريا، وقد أبدى الملك الحسين حماساً كبيراً لهذه العملية وأعلن عن استعداداه لتقديم كل الدعم المالي و السياسي في سبيل إنجاح الخطة، لذلك بدأ الملك الحسين لأخذ مواقع الهجوم من أجل إعطاء الدعم وتعزيز موقف الانقلابيين فقام

الأردن بحشد قواته العسكرية على طول الحدود السورية للتدخل العسكري المباشر إن لزم الأمر، يضاف إلى ذلك أن الملك الحسين قام بتغيير الإذاعة الأردنية لصالح الانقلابيين لإنجاح عملية الانقلاب، وفي الأول من آب ١٩٦١ سافر الملك الحسين إلى الرياض حاملاً معه خطة الانقلاب إلى الملك سعود الذي أبدى هو الآخر دعمه لتفاصيل الخطة الانقلابية وتعهد بدفع ١٢ مليون جنيه لتشجيع الانقلابيين على القيام بالخطة^(١٠٠).

وفي ٢٨ أيلول ١٩٦١ أقيم مهرجان أسبوع الجامعات في سوريا، ولكن الرئيس عبد الناصر اعتذر عن الحضور وأوفد بدلاً عنه عبد الحكيم عامر المسؤول عن الجزء الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة (سوريا)، ومع ذلك قرر الانقلابيون تنفيذ عملياتهم حيث تحركت قوات حرس البادية و انقسمت إلى قسمين، القسم الأول سيطر على مبنى الإذاعة السورية، و القسم الثاني حاصر عبد الحكيم عامر في مقر قيادته وبسبب ذلك اضطر عبد الحكيم عامر إلى الموافقة على الشروط التي تقدم بها الانقلابيون و التي نصت على إلغاء بعض القوانين الاشتراكية التي اتخذتها دولة الوحدة (مصر)، وكذلك إعادة الضباط السوريين الموجودين في القاهرة إلى سوريا وترحيل الضباط المصريين الموجودين في سوريا، وترحيل المشير عبد الحكيم عامر ووزراء الوحدة من الضباط السابقين في الجيش السوري سابقا إلى القاهرة وهم: أكرم الديري، أحمد حنيدي، طعمة العودة الله، جادو عز الدين، وذلك بعد أن باءت كل المحاولات التي قام بها هؤلاء لثني الانفصاليين عن الاستمرار في جريمتهم والعودة إلى ثكناتهم بعد تصحيح الأخطاء التي كانوا قد ذكروها لتبرير حركتهم الانفصالية^(١٠١).

كان الرئيس عبد الناصر يفكر في إرسال قوات عسكرية إلى سوريا لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه لكنه رأى أن إرسال قوات عسكرية إلى سوريا سوف

يؤدي إلى حدوث قتال بين القوات السورية و المصرية، لذلك أصدر الرئيس عبد الناصر أوامره إلى عبد الحكيم عامر بقبول شروط الانقلابيين السوريين و العودة فوراً إلى القاهرة وبذلك نجح الانقلابيون في خطتهم و الإعلان في ٢٨ أيلول ١٩٦١ الانفصال عن مصر وتشكيل حكومة سورية برئاسة مأمون الكزبري^(١٠٢).

وفي ٣٠ أيلول ١٩٦١ أعلن الملك الحسين اعترافه الكامل بالحكومة السورية الجديدة، فضلا عن ذلك فإن الملك أعلن في كلمة له أذاعها راديو عمان بأن الأردن يؤيد الانفصال تأييداً لا حدود له، وبعد أن اعترف الملك الحسين بالوضع الجديد في سوريا عقد اجتماعاً مع السفير الأمريكي في عمان، وفي ذلك الاجتماع أبلغ الملك الحسين السفير الأمريكي بعزمه على التدخل في سوريا لمواجهة أية محاولة قد يقوم بها الرئيس عبد الناصر لإعادة الأوضاع في سوريا إلى سابق عهدها وكذلك لمساعدة الانفصاليين على إعادة بسط الأمن الداخلي في سوريا بعد قيام الانفصال، لكن الحكومة السورية الجديدة ما أن علمت بنوايا الملك الحسين حتى قامت بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الأردن وكما قامت بغلق الحدود بين سوريا وبين الأردن^(١٠٣).

وفي بداية عام ١٩٦١ حاول الملك الحسين وكمبادرة منه لإعادة العلاقات والتقارب مع الجمهورية العربية المتحدة بدأ المراسلات مع الرئيس جمال عبد الناصر عن طريق إرسال الملك الحسين رسالة شخصية لتحسين العلاقات ووضع حد للدعاية المعادية التي كانت تشنها ضده إذاعته القاهرة ودمشق وأنه يرجو الاجتماع معه لإجراء محادثات واضحة وجريئة حول القضايا المتعلقة بين البلدين و التي أسهمت في الخلاف بينهما^(١٠٤)، وأكد الملك الحسين على التضامن العربي الذي تبقى فيه الدول العربية حرةً ومستقلةً و العمل سوية مع بعضها البعض، وفي نهاية شباط ١٩٦٢ أجاب الرئيس جمال عبد الناصر على رسالة الملك الحسين بالدعوة إلى الوحدة العربية وتأييد بعض وجهات نظر الملك الحسين وقد أدت تلك المراسلات إلى

خروج تظاهرات في شوارع عمان رافعين صور الملك الحسين وعبد الناصر في محاولة لتأييد موقف البلدين تجاه القضايا العربية^(١٠٥).

عادت العلاقات الدبلوماسية الأردنية - السورية في المجالين السياسي و الاقتصادي بعد قرار الحكومة السورية في ١٣ تشرين الأول ١٩٦١ بفتح الحدود بين البلدين، وفي ١٢ كانون الثاني ١٩٦٢ أوفد الملك الحسين وفداً رسمياً رفيع المستوى إلى دمشق لتقديم التهاني إلى ناظم القدسي بمناسبة اختياره رئيساً للجمهورية في سوريا، وبهذا بدأت العلاقات الثنائية بين البلدين مستوى جديداً في تطوير وتعميق العلاقات^(١٠٦).

أصبحت العلاقة الثنائية بين الأردن وسوريا بعد الانفصال وخلال استقرار الوضع السياسي السوري بمستوى جيد وتم الاتفاق بين البلدين على الوقوف في وجه المحاولات المصرية والداعية إلى قلب نظام الحكم في البلدين، ففي البداية التزمت السياسة الخارجية الأردنية دعم السياسة السورية ضد الجانب المصري على مستوى جامعة الدول العربية ، وشكل انعقاد مؤتمر شتورة في لبنان في ٢٢ اب ١٩٦٢ بناء على الشكوى المقدمة من سوريا ضد مصر متهمة إياها بالتدخل في شؤونها الداخلية والتحريض على أعمال التخريب وتنظيم حملة دعائية بقصد إثارة الفتنة انسجام الوفد الأردني والذي مثله سعد جمعة سفير الأردن في دمشق مع المطالب السورية ولاسيما في خطاب السفير الأردني والذي وضح فيه بالتفصيل وسائل التدخل المصري في الأردن وسوريا^(١٠٧).

ولم يتمكن مجلس الجامعة في مؤتمر شتورة من اتخاذ قرار ضد مصر بسبب إعلان جمال عبد الناصر انسحاب مصر من الجامعة العربية يوم ٢٨ آب واكتفى القرار الذي صدر يوم ٣٠ اب ١٩٦٢ باجماع الآراء بما يأتي:-

١. عملاً بأعمال ميثاق الجامعة لا يستطيع المجلس النظر في الشكوى المقدمة من سوريا بسبب تغيب وفد مصر .

٢. تظل هذه الدورة الاستثنائية مفتوحة على أن يعقد الاجتماع في اقرب وقت ممكن .

٣. تبذل الدول الأعضاء المساعي اللازمة لدعم كيان الجامعة واحترام ميثاقها ولم شملها كفالة لاستمرار نهوضها برسالتها^(١٠٨).

وقد عدت سوريا ذلك نصراً لها لأنها استطاعت أن تخلق من خلال مؤتمر شتورة جوا عاماً مفعماً بالعداء للنظام الديكتاتوري وللناصرية وانعكس ذلك ايجابياً على الصعيد الداخلي إذ تضامنت جميع القوى السياسية السورية في معركة لدعم الديمقراطية بمواجهة النزعة السلطوية العسكرية^(١٠٩).

وأيضاً ظهر التطابق في المواقف بين الأردن وسوريا إزاء ثورة اليمن بتاريخ ٢٧ ايلول ١٩٦٢ عندما طالبت الدولتان الدول العربية الأخرى وبالتحديد مصر بالالتزام بعدم التدخل في شؤون اليمن الداخلية^(١١٠).

تعرض الأردن بعد مؤتمر شتورة إلى محاولات تخريب في استهدفت المنشآت الاقتصادية والحيوية، وكبار الشخصيات السياسية والعسكرية وكان وراء تلك المحاولات مجموعات من السباب الفلسطينيين والأردنيين والذين كانوا متعاطفين مع موقف مصر ، فقد قام هؤلاء أيضاً بمحاولات تخريبية في سوريا أيضاً في محاولة لقطع العلاقات بين دمشق وعمان، وبالفعل بدأت حملة صحفية سورية ضد الأردن وملكها واتهامه بالصلوع وراء تلك المحاولات التخريبية في دمشق^(١١١).

وأدت هذه الاضطرابات في العلاقات السياسية بين الأردن وسوريا إلى ظهور حالة عدم الاستقرار الداخلي في البلدين ، وساهمت سلباً في تدهور العلاقات بين البلدين وأثرت على التعاون الأمني بين البلدين مما خلق حالة جيدة لمحاولات التدخل المصري في الأردن وسوريا واستمرت هذه الحالة إلى إعلان ثورة عام ١٩٦٣ في سوريا^(١١٢).

العلاقات السياسية والعسكرية السورية - الأردنية

١٩٦٣ - ١٩٧٦

شهدت الأوضاع في سوريا حدوث متغيرات سياسية داخلية إضافة إلى المتغيرات المستمرة في المنطقة العربية فبعد الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم بعد قيام ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق ، وثورة ٨ آذار ١٩٦٣ في سوريا والتي سيطر بها العسكريون البعثيون على الحكم في سوري وبالتعاون مع العناصر المؤيدة لجمال عبد الناصر ، دخلت الدول الثلاثة سوريا ومصر والعراق في مفاوضات للوحدة بينهما وأسفرت عن قيام الوحدة الثلاثية وإصدار ميثاق ١٧ نيسان ١٩٦٣^(١١٣) .

انعكس ذلك التطور السياسي على الأوضاع الداخلية في الأردن فسارت مظاهرات شعبية في مدن الأردن والضفة الغربية تطالب بالوحدة وأسفرت المظاهرات عن عدد من الإصابات ما بين قتيل وجريح بعد مصادمات دامية مع الجيش وأدت إلى إسقاط حكومة وصفي النثل وتشكيل حكومة جديدة برئاسة سمير الرفاعي ٢٧ آذار ١٩٦٣^(١١٤) .

دفعت تلك الأوضاع بالملك الحسين إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الوزراء لبحث الموقف ، وإعلان حالة التأهب في الجيش العربي الأردني لإيقاف المظاهرات و إلى تعيين الشرف حسين بن ناصر رئيساً للوزراء يوم ٢١ نيسان ١٩٦٣ بعد استقالة حكومة سمير الرفاعي في اليوم نفسه^(١١٥) ، و لتفادي تفاقم الأوضاع حذر الملك الحسين في خطاب له يوم ٢٢ نيسان ١٩٦٣ من كل ما يمزق الشمل تحت شعار الدعوة إلى الوحدة واعتبر أن الحوادث الأخيرة داخل الأردن يقف وراءها أعداء الأردن في سوريا ومصر والعراق حسب ما يقول: ((لقد قدمنا التهنئة إلى الاتحاد المصري - السوري - العراقي وإلى الاستعداد التام للتعاون معه ومددنا يدنا إليهم لاعتن خوف ولا عن ضعف أو استجداء وعليهم ان يذكروا واجباتهم نحو الأردن لنمضي معا لبلوغ

الخير المشترك لنا أجمعين وعليهم كذلك ألا يمكننا لضعاف النفوس بينهم في الصفوف ((^(١١٦).

وفي يوم ١٨ تموز ١٩٦٣ شهدت سوريا أحداث سياسية وعسكرية داخلية وصراع على السلطة أسفرت عن تقديم الرئيس السوري لؤي الاتاسي استقالته في ٢٧ تموز ١٩٦٣ وتولي الفريق أمين الحافظ رئاسة الجمهورية العربية السورية وبالتالي إعلان سوريا انسحابها من الوحدة الثلاثية بعد حرب باردة مع مصر^(١١٧).

وكانت الدول العربية قد وقفت مابين متعاطف مع مصر مثل لبنان وما بين مسرور بانتهاء اتفاق الوحدة الثلاثية مثل السعودية والأردن والتي أعلن على أثرها الملك الحسين بن طلال دعا إلى الوحدة الحقيقية وليس إلى وحدة الأنظمة ففي ٢٢ تموز ١٩٦٣ دعا الملك الحسين أثناء خطاب له في وفود ستون قرية من لواء نابلس في عمان إلى التقاء الدول العربية وبالتحديد سوريا ، وطالب الملك الحسين في خطاب ألقاه في مجلس الأمة الأردني يوم الأول من آب ١٩٦٣ طالب الدول العربية أن يلتفوا جميعا حول فلسطين وان يكون في ذلك التقاء مع بلدنا العزيز الذي سيظل عدتهم وطلبة صفوفهم لاسترداد الحق السليب في الوطن السليب^(١١٨).

وعلى الرغم من الظروف السياسية الداخلية الصعبة لسوريا إلا أن الرئيس السوري أمين الحافظ ساهم في دفع العلاقات السورية مع الأردن إلى مستوى جيد مستغلا موقف الأردن الأخير والذي جسده خطاب الملك الحسين في مجلس الأمة الأردني ، وكان ينشد زيارة الأردن ، ولاسيما الاطلاع على الظروف العسكري في الضفة الغربية ، ووصلت العلاقات بين البلدين حتى بداية عام ١٩٦٦ إلى أفضل مستوى وصلت إليه منذ الاستقلال^(١١٩).

ولكن ربيع العلاقات الأردنية . السورية لم يدم طويلا فقد قامت حركة انقلابية عسكرية في ٢٣ شباط ١٩٦٦ وأطاحت بالرئيس أمين الحافظ وأسندت رئاسة

الجمهورية العربية السورية إلى نور الدين الاتاسي، وقد بدأت السياسة الخارجية السورية تكيل بمكيالين في التعامل مع الدول العربية إذ قسمت المنطقة العربية إلى معسكرين : الأول المعسكر التقدمي وضم سوريا ومصر والجزائر والمعسكر الرجعي وضم الأردن والسعودية والأقطار العربية الأخرى^(١٢٠).

ولذلك بدأت السياسة الأردنية تشعر بالخوف والريبة من سوريا نتيجة سياستها الخارجية والتي تهدف إلى إيجاد أزمات مفتعلة خارجية مع الدول العربية لإبعاد أنظار الشعب السوري عما يجري من صراعات داخلية على السلطة، لذلك كان الملك الحسين يعمل على دعم حركات التآمر على سوريا فأحتضن في عام ١٩٦٦ مجموعة سليم حاطوم وأشرف الجيش على تدريب رجاله وتهياتهم في معسكر خاص في المفرق بنية القيام بعمل مسلح لقلب النظام السوري بمساعدة عناصر داخلية، وقد وقعت الحركة الانقلابية بقيادة الرائد سليم حاطوم في ٨ أيلول ١٩٦٦ والتي باءت بالفشل والتي اضطر على أثرها طلب اللجوء إلى الأردن وقد أعطاه الملك الحسين حق اللجوء السياسي ، باعتبار أن الأردن أصبح منذ مجيء حزب البعث إلى السلطة عام ١٩٦٣ ملجأً للهاربين السوريين المعارضين للنظام^(١٢١).

بدا الأردن والسعودية يعملان معا ضد سوريا خاصة لأنهما شعرا أن أيام البعث باتت معدودة نتيجة وخاصة بعد اللجوء السياسي للمعارضين السياسيين السوريين إليهما ، حيث بدأوا يحركون العداء ضد السياسيين السوريين في دمشق ، وأصبح الأردن مركزا للتآمر ضد سوريا حيث انشأ الأردن محطة إذاعة سرية على أراضيه تدعو السوريين للثورة على حكاهم ،ومن الأردن بدأ سليم الدين حاطوم بجمع الأموال والأصدقاء لمؤامرتة ضد سوريا، وذكر مرافقه العقيد طلال أبو عسلي في الصحافة المصرية إن السعودية قد تأمرت معه ضد الحكومة السورية^(١٢٢).

وعلى اثر ذلك أغلقت سوريا حدودها مع الأردن وصعدت حربها الإعلامية ضد الأردن والمملكة العربية السعودية وعلى مستوى الإذاعات والجرائد بشكل كبير وساد التوتر في العلاقات إلى حد خطير بقيام المخابرات السورية بعملية تفجير سيارة مفخخة في مركز الرمثا الحدودي الأردني بتاريخ ٢١ ايار ١٩٦٧ فقتلت واحد وعشرين أردنياً وبعد يومين أغلق الأردن السفارة السورية وطرد السفير السوري من عمان^(١٢٣).

وبعد هزيمة العرب بحرب حزيران ١٩٦٧ واحتلال (إسرائيل) شبه جزيرة سيناء والضفة الغربية وهضبة الجولان، وافق الأردن على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ووقفت منه السياسة السورية موقف المعارض واتهمت القيادة السورية الأردن بالعمالة والرجعية، وبدأت السياسة السورية التدخل في شؤون الأردن الداخلية مستغلة ولادة حركة التحرر الفلسطيني ونشاطها المسلح ضد (إسرائيل) عبر الأراضي الأردنية^(١٢٤).

ولذلك دفع النشاط الفلسطيني الملك الحسين إلى زيارة للقاهرة في ٦ نيسان ١٩٦٨ للتشاور مع الرئيس جمال عبد الناصر ، إضافة كان الموقف السوري المتشدد نحو الأردن ورفض الحكومة السورية التعامل مع الأردن وإجراء التنسيق بينهما شكل هاجس قلق بالنسبة للأردن، لذا طرح الملك الموقف السوري شاكياً أن الرئيس السوري نور الدين الاتاسي رفض أي تنسيق عسكري مع الأردن برغم معرفة سوريا بالنقص الشديد في القدرة الدفاعية للأردن وأشار الملك الحسين أن العالم العربي إذا بقي على ما هو عليه الآن فسوف تظل المبادرة دائماً في أيدي العدو، وأن هناك الآن في (إسرائيل) اتجاه يصر على الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة بل وهناك من يدعو لاحتلال أراضيها بالكامل أي الأردن^(١٢٥).

وقد وافق الرئيس عبد الناصر على ذلك، قائلاً: ((إنه قد أبلغ الاتاسي بأن الاقتراح السوري بإقامة قيادة مشتركة يجب أن يكون مع الأردن والعراق وليس مع

مصر ، لأن للجيش العراقي إمكانات قتالية كبيرة لا بد من الاستفادة بها في تعزيز قيام
جبهة شرقية))^(١٢٦).

ومن اجل إزالة الخلاف بين الدول العربية ولاسيما دول المواجهة (لإسرائيل)
منها، قام الرئيس جمال عبد الناصر بمبادرة سياسية تدعو إلى جبهة شرقية تضم
سوريا والأردن ومصر والعراق والسعودية ، حيث قام بإرسال محمود رياض وزير
الخارجية المصري إلى هذه الدول للتشاور واطلاعها على المشروع ،وقد زار محمود
رياض وزير الخارجية المصري الجمهورية العربية السورية حيث استمع إلى وجهة
النظر السورية في رفضها للمبادرة جمال عبد الناصر وكانت القيادة السورية تجد من
الصعوبة إقامة حلف بين دول يسيطر التآزم على العلاقات بينهما، وعلى الرغم من
موقف سوريا الراض لتشكل جبهة شرقية إلا أنها أعلنت عن إمكانية تغيير موقفها
من الرفض إلى القبول بالمبادرة في حال تحسن العلاقات بين الدول العربية المعنية
بالمبادرة^(١٢٧).

انعقد مؤتمر القمة العربي الخامس في الرباط في ٢٣ كانون الأول ١٩٦٩
وشاركت فيه أربعة عشر دولة ناقشوا في وضع إستراتيجية عربية موحدة لمواجهة
(إسرائيل) ، وتوفير الدعم المالي الضروري لدول المواجهة سواء بالسلاح أو
بالمال،وعقد المصالحة بين الدول العربية وقد عجز المؤتمرين عن التوفيق بين
المقترحات العديدة التي قدمت له،وهذا دفع الرئيس جمال عبد الناصر إلى الانسحاب
من المؤتمر ، فانتهى المؤتمر دون أن تصدر أية قرارات أو أن يصدر عنه بيان
ختامي عدا موافقة الدول العربية على منح منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر
حق التصويت في مؤتمراته^(١٢٨).

وعلى اثر حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية والأردنية،وفي ٤ كانون
الأول ١٩٦٩ قدم وزير الخارجية الأمريكي روجرز خطته من أجل السلام مع

إسرائيل، والتي تشمل انسحاب إسرائيل من المناطق التي احتلتها مع ضمان أمن حدودها، ووقف القتال لفترة محدودة قبلت مصر مشروع روجرز في ٢٣ تموز ١٩٧٠، وشكل قبول عبد الناصر لوقف إطلاق النار نموذجا يحتذى به على الجبهة الأردنية لاسيما أنها كانت تعاني من كثرة الاعتداءات (الإسرائيلية) عليها، وفي تموز ١٩٧٠ أيضا وافق الأردن على قبول المشروع الأمر الذي استوجب وقف العمليات المسلحة من خلال الأراضي الأردنية، وكذلك قبلها ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وحاربت السياسة السورية مشروع روجرز وقبوله وساهمت في تصعيد التوتر الشعبي الداخلي في الأردن وساندت سياسة المنظمات الفدائية الفلسطينية داخل الساحة الأردنية بنفس الوقت الذي حرمت عليها الشروع في تنفيذ عمليات عسكرية من خلال الجبهة السورية رغم استمرارية حالة الحرب بين سوريا و(إسرائيل)^(١٢٩).

وكانت سوريا تحتفظ بالآلاف من الفدائيين الفلسطينيين إيمانا بقضيتهم وبفعالية جدوى حربهم ومناوشاتهم بالإضافة إلى أن سوريا كانت تدعم نشاط الفدائيين الفلسطينيين لإقامة توازن أمام الجمهورية العربية المتحدة والتي كانت تدعم وترعى منظمة التحرير الفلسطينية التي يرأسها احمد الشقيري، وجاء دعم سوريا للفدائيين لاستخدامهم ورقة ضغط على الحكومة الأردنية، وتحريضهم على إسقاط نظام الملك الحسين على أساس أنه الخطوة الأولى لتحرير فلسطين بحسب ادعاءات النظام السوري، وتشجيعهم على عمليات خطف الطائرات المدنية، هذا إلى جانب أن سوريا بدأت ترى في الفدائيين أدوات مفيدة في صراعها غير المتكافئ والمليء بالإحباط وخيبة الأمل مع (إسرائيل) على المناطق المجردة من السلاح، وأصدرت سوريا أمرا بعدم حمل الفدائيين الفلسطينيين أسلحتهم علنا، ولا إقامة معسكرات التدريب وساحات الرمي إلا في مناطق محدودة، ولا يستطيعون الفدائيون الفلسطينيون الإغارة على

المناطق المحتلة انطلقا من سوريا من دون موافقة وزارة الدفاع السورية، وكانت هذه القرارات السورية قد نجحت في تقييد حركة الفدائيين وحفظت سوريا من صعود تيار فدائي فلسطيني^(١٣٠).

وفي الأردن بدأ الفدائيون باستخدام الأردن كقاعدة لنشاطاتهم، وبدأوا يقومون بعملهم دولة داخل دولة واستطاعت الجماعات أن تحول عمان إلى عاصمة فعلية لهم وضرّبوا بقوانين الأردن عرض الحائط كما تحدوا السلطة الأردنية وكان الفدائيون يسيطرون سيطرة تامة على مخيمات اللاجئين وقاموا بإظهار أسلحتهم بصورة مكشوفة كما انهمكوا في إقامة حواجز عسكرية على الطرق وفي عمليات التفتيش وإلقاء القبض على الآخرين، وقيل أن الفدائيين الفلسطينيين قد ألقوا القبض على ضباط أردنيين وجعلوهم يمشون حفاة، وكانوا الفدائيين الفلسطينيين أحيانا يتجاهلون التعليمات والأنظمة التي تصدرها الحكومة الأردنية، وجعلت الحكومة الأردنية تشعر بالإهانة من تصرفات الفدائيين التي لا تستطيع السيطرة عليهم ولا أن تضبط حركتهم في البلاد^(١٣١).

ونتيجة حالة التوتر بين الأردن والفدائيين المستمرة ورغم اتفاقات التهدئة بين الطرفين، تدهورت العلاقة بين الطرفين ولاسيما بعد اختطاف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برئاسة جورج حبش أربع طائرات مدنية يوم السادس والتاسع من أيلول ١٩٧٠ واحتجزت مئات الرهائن وكان من بينهم أميركيون و(إسرائيليون)، فشكّل الملك الحسين حكومة عسكرية في ١٥ أيلول ١٩٧٠، وقامت في اليوم التالي القوات المسلحة الأردنية بتحطيم المتزايد الذي مثله الفدائيون في للسيطرة على الأردن وبدأت بمجابهة عسكرية^(١٣٢).

بدأ الفدائيون الفلسطينيون طلب المساعدة من سوريا، فقررت سوريا إرسال السلاح لهم وتضمن بنادق وذخيرة من وزارة الدفاع السورية في بداية الحرب، ومع

استمرار الجيش الأردني بالعمليات العسكرية بقصف الفدائيين بدأت العناصر الفدائية بإرسال نداءات الاستغاثة من سوريا فاستجابت الحكومة السورية وقررت إرسال المزيد من الأسلحة وأيضا إرسال بعض المتطوعين للقتال ضد الجيش الأردني^(١٣٣).

وقررت الحكومة السورية فرض حصار اقتصادي على الأردن وأغلقت الأجواء السورية أمام حركة الملاحة الجوية الأردنية وأغلقت الحدود، وفي ١٨ أيلول ١٩٧٠ دفعت سوريا بقوات عسكرية إلى الأراضي الأردنية وعبرت الدروع السورية الحدود لدعم الفدائيين وفي ١٩ أيلول سيطرة القوات السورية على مدينة اربد في شمال الأردن، وكان هدف الحكومة السورية من تدخل قواتها حماية المقاومة الفلسطينية وليس الإطاحة بحكم الملك الحسين بن طلال ملك الأردن، وبالتالي كان الجيش السوري يبغى إقامة منطقة عازلة ومأمونة في شمال الأردن يستطيع منها الفدائيون التفاوض مع الملك الحسين ولكن الخطة السورية لم تنجح، ففي ٢٢ أيلول ١٩٧٠ أمر الملك الحسين قوات اللواء أربعين المدرع والمعزز بالدعم الجوي بالاشتباك مع الدبابات السورية في اربد والتي أصيب منها عدد كبير مما اجبر وحدات القوات السورية على التراجع والانسحاب إلى داخل الأراضي السورية خوفا من تصعيد القتال العربي - العربي.^(١٣٤)

والحقيقة أن التدخل السوري كان غير مدروس لأنه قد جلب لسوريا شتيمة الفدائيين الفلسطينيين والذين شعروا بأنهم تعرضوا للخيانة، وأسفرت عن خروج الفدائيين من الأردن في صيف ١٩٧١ وكما جلب لسوريا عدااء الملك الحسين بن طلال الأمر الذي منع التعاون بين البلدين لعدة سنوات لاحقة^(١٣٥).

كانت حصيلة التدخل السوري في الأردن والحرب التي شنها الملك الحسين على الفدائيين وتصرفات الفدائيين غير المسؤولة إلى إعطاء (إسرائيل) الفرصة لوضع الأردن تحت جناحها ولأن ترتفع مرتبة الأردن في نظر الولايات المتحدة الأمريكية

إلى مرتبة الشريك الإقليمي والذي لا غنى عنه في المنطقة وهكذا قامت كل من سوريا والأردن والفدائيين بتصرفات خاطئة كان من شأنها أن تعكر العلاقات فيما بينهم فخدم ذلك مصلحة (إسرائيل) وأعداء الأمة العربية^(١٣٦).

أدى نجاح السياسة الأردنية في كسب المعركة السياسية ضد سوريا إلى قيام الفريق حافظ الأسد بانقلاب عسكري بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ على رئيس الجمهورية نور الدين الاتاسي وأعوانه اللواء صلاح جديد ويوسف زعين وأودى بهم إلى السجن فاتحا الباب أمام أمل أردني في تحسين العلاقات بين البلدين، فطلبت الحكومة الأردنية رفع الحصار الاقتصادي وفتح الحدود والأجواء السورية واستجاب الرئيس حافظ الأسد بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٢ معلنا فك الحصار الاقتصادي وبدأت تقدم تسهيلات لشحن الفوسفات الأردني وحركة النقل البري من خلال سوريا^(١٣٧).

واستمر التقارب الأردني - السوري في التطور وتبلور التطابق في مواقف البلدين مما شكل أرضية خصبة لترسيخ العلاقات وعلى كافة الأصعدة حيث تكللت بتشكيل القيادة السياسية الموحدة للبلدين عام ١٩٧٦، وأصبحت الزيارات الرسمية على رؤساء الدوائر والوزارات ورؤساء الحكومات وزعماء الدولتين حالة اعتيادية فيما إذا قورنت بالمراحل السابقة فمنذ عام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٧٢ لم تحصل أي زيارة رسمية على مستوى زعماء الدولتين أو رؤساء الحكومات وخلال الفترة الزمنية الممتدة بين عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٧٦ زار الملك الحسين بن طلال دمشق ١٢ مرة بينما زار الرئيس حافظ الأسد عمان خمس مرات ، وعلى مستوى رؤساء الحكومات فقد تمت ١٢ زيارة من الجانب الأردني و ٨ زيارات من الجانب السوري^(١٣٨).

الخاتمة:

خلص البحث إلى أن مبدأ أيزنهاور جاء كنتيجة لطبيعية الأوضاع السياسية في المنطقة العربية بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ من جهة ، وما أفرزته نتائج الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي من محاولات صراع في المنطقة العربية ومحاولاتهم جذب الدول العربية نحوهم من خلال مشاريع اقتصادية، لتحقيق الهيمنة والحفاظ على مصالحهم من جهة أخرى.

وكانت سوريا والأردن بلدان يحملان كل منهما طابع مميز يختلف عن الآخر في النظام السياسي والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،ولذلك اختلفت توجهاتهم نحو القضايا التي تطرحها الدول الغربية في المنطقة ، فطبيعة سوريا السياسية جعلتها ترفض مبدأ أيزنهاور على العكس من الأردن الذي قبل بالمساعدات الأمريكية إيماناً منه بالخطر الذي يمكن أن تشكله سوريا بسياساتها التي تتجه نحو المعسكر الاشتراكي والذي يمثله الاتحاد السوفيتي.

وقد فرض ذلك على الدولتين تعزيز علاقاتهما مع الدول الغربية والاشتراكية كلا حسب مصالحه وتوجهاته ،هذا على الصعيد الخارجي.

وأما عربياً فبدأت ظهور حقائق سياسية وجغرافية تفرض على سوريا والأردن التوجه نحو مشاريع وحدوية مع الدول العربية ،وعلى هذا الأساس أعلنت سوريا وحدتها مع مصر وبالمقابل أعلن الأردن وحدته مع العراق ،وهذا كله كان نتيجة ما تشهده المنطقة العربية من تحديات سياسية واقتصادية وعسكرية نتيجة الصراع العربي . (الإسرائيلي) .

وقد جاءت الحركات الانقلابية في سوريا والأردن لتشكل حجر الزاوية في بناء سياسة التوترات بين البلدين ومحاولة كل دولة تغيير النظام السياسي في الدولة الأخرى لدرء الخطر الذي تعتقده انه قادم بخطر إليها ،ولذلك كانت العلاقات السورية.

الأردنية تتحسن فترات وتتوتر فترات بسبب هذه الانقلابات، ومرت بفترة من الحرب الباردة بينهما.

وقد أدت التطورات السياسية التي شهدتها سوريا في مرحلة الستينات وتغيير الحكومات، نلاحظ وجود خلاقات في التوجهات نحو الأردن تتعلق بطبيعة رؤساء الجمهورية والحكومات في سوريا من جانب ، و كانت الظروف في المنطقة العربية من جانب آخر.

وقد شكلت حرب حزيران ١٩٦٧ وظهور العمل الفدائي بصورة علنية على الساحة العربية ، ورقة فدائية استغلتها سوريا في تصعيد نزاعها مع الأردن وهذا أيضا كان بسبب طبيعة النظام السوري الحاكم في سوريا في تلك الفترة، والذي دعم الفدائيين للقيام بعمليات في الأردن ضد (إسرائيل)، وأخيرا يمكن القول أن العلاقات السورية - الأردنية بدأت تأخذ مسارها الطبيعي نتيجة تغييرات سياسية داخلية سورية لتأخذ مسارها الصحيح بين البلدين.

الهوامش:

- (١) الشرق الأوسط : هو مصطلح يطلق على المنطقة الجغرافية التي تضم بلاد تركيا وإيران والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن ومصر والسودان وشبه جزيرة العرب وقبرص ، وبدأت هذه التسمية يرددها رجال السياسة والحرب أبان الحرب العالمية الثانية ، ثم تسرب الاصطلاح إلى المؤسسات والمنظمات العالمية في العالم. ينظر: ياسين صلاواتي ، الموسوعة العربية الميسرة والموسوعة ، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، ج٥، ط١ ، ٢٠٠١، ص٢١٨٧؛ عوني عبد الرحمن السبعوي ، العلاقات العراقية- التركية ١٩٣٢-١٩٥٨، الموصل مطبعة الجامعة، ١٩٨٥، ص١٩٠.
- (٢) دوايت أيزنهاور، مذكرات أيزنهاور ، ترجمة هيوبرت يو نغمان ، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٩٦٥، ص٨٧.
- (٣) احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٠، ص٢٤٧.
- (٤) إبراهيم سعيد البيضاني، أبحاث في السياسة الأمريكية تجاه المشرق العربي بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٣، ص١٩.
- (٥) علي محافظة ، العلاقات الأردنية- البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة ١٩٢١-١٩٥٧، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٣، ص٢٧١-٢٧٢.
- (٦) علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٨٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩، ص١٥٤؛ باتريك سيل، الصراع على سورية-دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٥٨، ترجمة سمير عبدة، محمود فلاحة، دمشق، دار طلاس، ط١٩٩٦، ص٧، ٣٧٨.

(٧) سليمان النابلسي: سياسي أردني ولد في مدينة السلط في الأردن عام ١٩١٠ درس في الجامعة الأمريكية في بيروت، بدأ حياته موظفاً في المصرف الزراعي، ثم أصبح وزيراً للمالية والاقتصاد عام ١٩٤٧ وفي عام ١٩٥٣، ١٩٥٤ كان النابلسي سفيراً للأردن في لندن، وهو أحد مؤسسي الحزب الوطني الاشتراكي في عام ١٩٥٤، وفي عام ١٩٥٦ أصبح رئيساً للوزراء على اثر الانتخابات النيابية التي جرت في الأردن في تشرين الأول ١٩٥٦. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٧٤، ص٣١٦.

(٨) نوال عبد الجبار سلطان الطائي، العلاقات الأردنية- التركية ١٩٤٦-١٩٦٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٩٨، ص٧١؛ عباس مراد، الدور السياسي للجيش الأردني ١٩٢١-١٩٧٣، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣، ص١٨٧.

(٩) أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، زيارة الملك الحسين بن طلال إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٩ صفحة جديدة من العلاقات الأردنية- الأمريكية، عمان، جامعة الحسين بن طلال، بحوث مؤتمر ((دراسات فكر الحسين بن طلال وتراثه))، المجموعة الثانية، ٢٠٠٣، ص٦٣.

(١٠) ارسكين تشايلدز، الطريق إلى السويس، ترجمة خيرى حماد، القاهرة، الدار القومية للطباعة و النشر، ١٩٦٢، ص٣٧٤.

(11).Raphel Patai, *The Kingdom of Jordan, New jersey, Princeton university press, 1958,p.63*

(١٢) تضمنت تلك الشؤون في إحدى عشرة نقطة تناولت موضوعات مختلفة منها انسحاب القوات (الإسرائيلية) من الأراضي المصرية وتعويض مصر جراء العدوان، وحل القضية الفلسطينية ومشكلة اللاجئين، وقضية البريمي و الخلاف

- البريطاني - اليماني الخاص بالمحميات ، ينظر: ليلى ياسين حسين الأمير،
نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية - العربية حتى
عام ١٩٥٨، بغداد، مكتبة اليقظة العربية، ٢٠٠٢، ص ٢٤٧ .
- (١٣) يوسف خوري ، المشاريع الوحديّة العربيّة ١٩١٣-١٩١٨ (دراسة
توثيقية)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٩٠، ص ٣٠٢-٣٠٥ .
- (١٤) محمد علي محمد التميم، العلاقات السعودية - المصرية ١٩٥٢-١٩٦٧،
رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٩٩،
ص ٩١ .
- (١٥) ليلى ياسين حسين الأمير، المصدر السابق ، ص ٢٤٧-٢٤٨؛ محمد علي
محمد التميم، المصدر السابق، ص ٩٥ .
- (١٦) علي الدين هلال، المصدر السابق، ص ١٤١؛ محمد علي تميم، المصدر
السابق، ص ٩٦ .
- (١٧) المصدر نفسه، ص ٩٥ .
- (١٨) وليد المعلم، سوريا ١٩١٨-١٩٥٨ (التحدي والمواجهة)، دمشق، مطبعة عكرمة، ط١،
١٩٨٥، ص ٢١٢ .
- (١٩) خالدة بلال صالح، دور العراق والأردن في السياسة العربية ١٩٤١-١٩٥٨،
رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص ٣٧٨ .
- (٢٠) علي محافظة ، المصدر السابق ، ص ٢٧٢-٢٧٣ .
- (٢١) فواز موفق ذنون جاسم ، العلاقات الأردنية- الأمريكية ١٩٥٣-١٩٦٧، رسالة
ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية-جامعة الموصل، ٢٠٠١، ص ٦٨ .
- (٢٢) فريد مخلوف ، رحلاتي إلى البلاد العربية، بيروت، دار الروائع، ١٩٥٩، ص
١٩٨-٢٠١؛ عوني عبد الرحمن السبعواوي، المصدر السابق، ص ١٩١؛ محمد

علي محمد التميم، المصدر السابق، ص ٩٦؛ وليد المعلم، المصدر السابق، ص ٢١١.

(٢٣) **شكري القوتلي** : ولد في دمشق في ٢١ تشرين الأول ١٨٩١ ،تولى وزارة المالية عام ١٩٣٢ ،انتخب في ١٧ آب ١٩٤٣ رئيساً للجمهورية العربية السورية وثار عليه حسني الزعيم فأضطر إلى الاستقالة في ٣٠ آذار ١٩٤٩ فاستقر في الإسكندرية ثم عاد إلى دمشق وانتخب رئيساً للجمهورية للمرة الثانية ليتولى الرئاسة في ٦ أيلول ١٩٥٥ حتى تنازله عن الرئاسة في ٢٢ شباط ١٩٥٨ ،توفي في بيروت بتاريخ ٣٠ حزيران ، **ينظر**: يحيى سليمان قسام ، الموسوعة السورية الحديثة، بيروت، دار نوبليس للنشر والتوزيع ج ٤ ، ٢٠٠٥، ص ١١٠.

(٢٤) وليد المعلم ،المصدر السابق ،ص ١٩٩.

(٢٥) خالد العظم،مذكرات خالد العظم،بيروت،منشورات الدار المتحدة للنشر،ج ٢، ١٩٦٧، ص ٤٩١.

(٢٦) عبد المجيد عبد الحميد ، العلاقات الأردنية- السورية منذ استقلال البلدين عام ١٩٤٦ لغاية عام ١٩٧٦ ، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، العدد ٣٧، ١٩٨٨، ص ٢١٣.

(٢٧) تألفت الوحدات السورية من اللواء الثالث مشاة ،كتيبة الدبابات الرابضة في درعا بقيادة المقدم طعمه العودة الله ،فوج المدفعية بإمرة المقدم جوزيف بيرمان ،وفوج هندسة بإمرة المقدم ممدوح الحبال،ثم تبع ذلك دخول القوات العراقية للمشاركة بالدفاع عن الأردن حيث تمركزت في منطقة المفرق على مقربة من منطقة تمركز القوات السورية **ينظر**: مصطفى رام حمداني،شاهد على أحداث

سورية وعربية وأسرار الانفصال - مذكرات مصطفى رام حمداني، دمشق، دار
طلاس، ط٢، ٢٠٠١، ص ١٦١.

(٢٨) عبد المجيد عبد الحميد، المصدر السابق، ص ٢١٣.

(٢٩) علي محافظة، المصدر السابق، ص ٢٧٣ - ٢٧٤.

(٣٠) خالدة بلال صالح، المصدر السابق، ص ٣٧٩.

(٣١) وهم نذير رشيد وشفيق رشيدات وعبد الله الريماوي، وأيضا فرار عدد من
أعضاء الأحزاب إلى سوريا دون ان يكونو مطلوبين من قبل سلطات الأمن
مثل: قاسم الناصر، محمود الموسى، عصام الجندي، كمال الحيارى، نذير
رشيد، إحسان الحلواني، و غيرهم. بينما تم إعتقال البعض الآخر في معتقل
الجفر، و منهم: شاهر أبو شحوت، احمد زعرور، محمود المعاينة، تركي
الهنداوي، ضافي الجمعاني، شوكت السيول، عبدالله قاعد وجعفر الشامي، و
غيرهم. تراوحت الأحكام بحق أفراد التنظيم بين الحكم المؤبد و الإعدام. لكن
تجدر الإشارة إلى أن الملك الحسين أصدر عام ١٩٦٢ عفواً عاماً شمل
أعضاء حركة الضباط الأردنيين. و عليه، فقد أفرج عن المعتقلين منهم، و عاد
المنفيون إلى الأردن. و من المفارقات أن عدداً من أعضاء التنظيم عادوا إلى
الخدمة العسكرية، و تدرجوا بالمناصب إلى أن وصلوا إلى مراكز حساسة، على
سبيل المثال، فقد عين نذير رشيد مديراً للمخابرات العامة برتبة فريق، و قاسم
الناصر مديراً للدفاع المدني برتبة لواء، بالإضافة للعديد من أعضاء التنظيم
الذين شغلوا مناصب عليا و رتب عسكرية متقدمة، مثل مشهور حديثه الجازي
الذي عين قائداً للقوات المسلحة الأردنية برتبة فريق، عبد الأمير محسن جبار،
التطورات السياسية الداخلية في الأردن ١٩٤٦-١٩٥٨ رسالة ماجستير (غير
منشورة)، كلية الآداب- جامعة بغداد، ١٩٩١، ص ٢٢٨.

(٣٢) الحسين بن طلال، مهنتي كملك (أحاديث ملكية)، نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم ترجمة غازي غزيل، طرابلس، مؤسسة مصري للتوزيع، ١٩٨٧، ص١٠٦-١٠٧.

(٣٣) منيب الماضي، سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان، ط١، ١٩٥٩، ص٦٨٣.

(٣٤) دوايت أيزنهاور، المصدر السابق، ص٩٣.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٩٣؛ Raphal Patai, OP.CIT, P.72

(٣٦) محمد علي محمد التميم، المصدر السابق، ص٩٨-٩٩.

(٣٧) سمير الرفاعي : سياسي أردني ولد في مدينة صفا الفلسطينية ١٩٠١ تلقى تعليمه العالي في الجامعة الأمريكية، بيروت، عمل موظفاً في حكومة فلسطين، ألف وزارته الأولى عام ١٩٤٤، وشغل عدة مناصب وزارية هي الخارجية والدفاع والداخلية، كما تولى رئاسة مجلس الأعيان لمدة سنتين، توفي في عمان يوم ١٢ تشرين الأول ١٩٦٥. ينظر: سليمان موسى، إمارة شرق الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٦، عمان لجنة منشورات تاريخ الأردن، ط١، ١٩٨٤، ص٣٩٣.

(٣٨) باتريك سيل، المصدر السابق، ص٣٧٨-٣٧٨؛ Raphel patai, op. cit., p68 - 69

(٣٩) منيب الماضي، سليمان موسى، المصدر السابق، ص٦٨٢.

(٤٠) المصدر نفسه، ص٦٨٢-٦٨٣.

(٤١) رولان دالاس، الحسين حياة على الحافة- تاريخ ملك ومملكة، ترجمة جولي صليبا، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص٨٢؛ عباس مراد، المصدر السابق، ص٩٧.

(٤٢) رولان دالاس، المصدر السابق، ص ٨٢-٨٣.

- (٤٣) غالب أبو جابر، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الاردنية ١٩٢٣-١٩٧٣، عمان منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ج٢، ١٩٧٥، ص٧٧٩-٧٨٠.
- (٤٤) أندرو راثميل، الحرب الخفية في الشرق الأوسط (الصراع السري على سوريا ١٩٤٩-١٩٦١)، ترجمة عبد الكريم محفوظ، سلمية، دار سلمية للكتاب، ط١، ١٩٩٧، ص١٧٦.
- (٤٥) اكرم الحوراني: ولد في مدينة حماة عام ١٩١٤، وانتسب إلى معهد الحقوق في دمشق ونال إجازته عام ١٩٣٦، التحق بثورة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١ ثم عاد إلى سوريا واشترك في الثورة ضد الفرنسيين في مدينة حماة عام ١٩٤٥ ثم التحق بجيش الإنقاذ الذي حارب في فلسطين عام ١٩٤٨، تم تربيته إلى نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة بعد قيام الوحدة المصرية- السورية ١٩٥٨، توفي في الأردن عام ١٩٩٦. ينظر: مصطفى طلاس، تاريخ الجيش العربي السوري، دمشق، مركز الدراسات العسكرية، المجلد الثاني ١٩٤٩-١٩٧٠، ط١، ٢٠٠٢، ص٤٤٠.
- (٤٦) أندرو راثميل، المصدر السابق، ص١٧٧؛ سامي جمعة، أوراق من ذاكرة الوطن، دمشق، ١٩٩٨، ص٣١٢.
- (٤٧) بيير بوداغوسا، الصراع في سوريا لتدعيم الاستقلال الوطني ١٩٤٥-١٩٦٦، ترجمة ماجد علاء الدين، أنيس المتني، دمشق، مطبعة الصباح، دار المعرفة، ط١، ١٩٨٧، ص١٢٣.
- (٤٨) إبراهيم سعيد البيضاني: سوريا ١٩٥٤-١٩٥٨، بغداد، مركز الثقلين للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٤، ص١٧٠.
- (٤٩) وليد المعلم، المصدر السابق، ص٢١٥؛ بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية ١٩٤٦-١٩٨٢، دمشق، دار طلاس، ط١، ١٩٨٧، ص١٢٥؛ جوردون

هـ توري ، السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥-١٩٥٨، ترجمة محمود
فلاحه، بيروت، دار الجماهير، ط٢، ١٩٦٩، ص٣٨٢.

(٥٠) اديب الشيشكلي: ولد في مدينة حماة ١٩٠٩ ودخل المدرسة الحربية بتاريخ ٣
تشرين الاول ١٩٢٩ وتخرج منها ،ولعب دورا في الانقلاب الأول الذي قاده
حسني الزعيم وعين مديرا للشرطة والأمن العام في حلب ،تولى بعد ذلك
منصب رئيس الأركان العامة بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٥١ ،قام الشيشكلي بانقلابه
الثاني يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١ وأصبح رئيس الجمهورية في تموز
١٩٥١، غادر الشيشكلي سدة الحكم في ٢٥ شباط ١٩٥٤ بعد ان قامت حركة
ضده في حلب ،لجأ في بداية الأمر إلى السعودية ثم إلى فرنسا وعاش بضع
سنوات ثم غادرها عام ١٩٦٠ إلى البرازيل وعاش هناك إلى ان تم اغتياله على
يد المدعو نواف أبو غزالة من أبناء جبل العرب في ٢٧ أيلول ١٩٦٤، وتم نقل
جثمانه إلى مسقط رأسه في حماة. ينظر: مصطفى طلاس ، المصدر
السابق، ص٤٥٨ - ٤٥٩.

(٥١) باتريك سيل، المصدر السابق، ص٣٨٣؛ وليد المعلم، المصدر السابق، ص٢١٦؛
جوردون هـ توري ، المصدر السابق، ص٣٨٢.

(٥٢) وليد المعلم، المصدر السابق، ص٢١٦؛ جوردون هـ توري ، المصدر
السابق، ص٣٨٢؛ بيير بوداغوفا، المصدر السابق، ص١٢٥؛ محمد حسنين
هيكل ، سنوات الغليان، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة و النشر، ج ١،
١٩٨٨، ص٢٣٤-٢٣٦.

(٥٣) وليد المعلم، المصدر السابق، ص٢١٦.

- (٥٤) جورج جبور، سورية ١٩١٨-١٩٦٨، دمشق، مطبعة الألف باء - الأديب، دار الأبدية، ط١، ١٩٩٣، ص٨٧؛ باتريك سيل، المصدر السابق، ص٣٨٦؛ احمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص٣٨٥.
- (٥٥) وليد المعلم، المصدر السابق، ص٢١٦.
- (٥٦) عوني عبد الرحمن السباعوي، المصدر السابق، ص١٩٧.
- (٥٧) وليد المعلم، المصدر السابق، ص٢٢٠.
- (٥٨) المصدر نفسه، ص٢٢٠.
- (٥٩) دوايت أيزنهاور، المصدر السابق، ص٩٦-١٠٠؛ علي الدين هلال، المصدر السابق، ص١٥٦.
- (٦٠) احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، الكويت، ١٩٧٨، ص١٦٨.
- (٦١) إبراهيم سعيد البيضاني، سوريا ١٩٥٤-١٩٥٨، ص١٧٣.
- (٦٢) محمد جعفر الحياي، العلاقات بين سوريا والعراق ١٩٤٥-١٩٥٨، بيروت، مركز لدراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠١، ص٤٠٨-٤٠٩.
- (٦٣) محمد جعفر الحياي، المصدر السابق، ص٤٠٩؛ أندرو راثميل، المصدر السابق، ص١٨٧.
- (٦٤) محمد جعفر الحياي، المصدر السابق، ص٤٠٩؛ بيير بوداغوف، المصدر السابق، ص١٢٧.
- (٦٥) وليد المعلم، المصدر السابق، ص٢٢٢.
- (٦٦) المصدر نفسه، ص٢٢١.
- (٦٧) المصدر نفسه، ص٢٢١-٢٢٢.
- (٦٨) محمد جعفر الحياي، المصدر السابق، ص٤٠٩.

- (٦٩) وليد المعلم، المصدر السابق، ص ٢٢٢.
- (٧٠) علي الدين هلال، المصدر السابق، ص ١٥٦.
- (٧١) دوايت أيزنهاور، المصدر السابق، ص ٩٣؛ احمد عبدالرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص ١٧٠.
- (٧٢) إبراهيم سعيد البيضاني، سوريا ١٩٥٤-١٩٥٨، ص ١٧٧.
- (٧٣) صلاح الدين عبد القادر محمد فائز، عشرون عاماً من حربنا مع إسرائيل ١٩٤٨ - ١٩٦٧، بغداد، مطبعة الشعب، د.ت، ص ١٨١؛ جان وولف، يقظة العالم العربي، بيروت، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ط ١، ١٩٦٠، ص ١٦١؛ بيير بوداغوفا، المصدر السابق، ص ١٢٨ - ١٢٩.
- (٧٤) احمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص ٢٥٤-٢٥٧.
- (٧٥) عوني عبد الرحمن السباعوي، العلاقات العراقية - التركية، ص ١٩٧؛ صلاح الدين عبد القادر محمد فائز، المصدر السابق، ص ١٨١.
- (٧٦) جوردون هـ توري، المصدر السابق، ص ٣٨٦؛ احمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص ٣٨٩؛ إبراهيم سعيد البيضاني، سوريا ١٩٥٤-١٩٥٨، ص ١٨٠.
- (٧٧) محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص ٢٨١.
- (٧٨) بيير بوداغوفا، المصدر السابق، ص ١٣٥.
- (٧٩) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ص ٢٨١، جرى استفتاء على الوحدة وعلى انتخاب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة لمدة سبع سنوات واشترك في التصويت (٩١.٧٥ %) من الناخبين من سوريا و (٩٦.٥ %) من مصر وصوت لصالح الوحدة وانتخاب عبد الناصر (٩٩.٩٨ %) في سوريا و (٩٩.٩٩ %) من مصر ينظر : خالدة بلال صالح، المصدر السابق، ص ٢٠٦؛ بيير بوداغوفا، المصدر السابق، ص ١٤٢.

- (٨٠) صلاح الدين عبد القادر محمد فائز، المصدر السابق، ص ١٨١.
- (٨١) الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ص ١٣٣-١٣٤.
- (٨٢) ليلي ياسين حسين الأمير، المصدر السابق، ص ٢٧٢.
- (٨٣) لطفي جعفر فرج ، الملك فيصل الثاني آخر ملوك العراق، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠١، ص ٢٨٣.٢٧٥.
- (٨٤) علي الدين هلال، المصدر السابق، ص ١٥٨-١٥٩؛ جان وولف، المصدر السابق، ص ١٦٣؛ بيير بوداغوفا، المصدر السابق، ص ١٤٥.
- (٨٥) الحسين بن طلال: ليس سهلاً أن تكون ملكاً (سيرة ذاتية)، ترجمة هشام عبد الله، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص ١٧٣.
- (٨٦) سليم بركات، الوحدة السورية المصرية - مراجعة نقدية لتجديد الفكر القومي العربي، دمشق، مطبعة الاتحاد، ط ١، ١٩٩٧، ص ٣٨٣.
- (٨٧) عبد المجيد عبد الحميد، المصدر السابق، ص ٢١١.
- (٨٨) أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، المصدر السابق، ص ٦٥؛ *Yahya Armajani, Middle East past and present, new jersey, USA. 1970 P.397;*
- سعد ابو دية ، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٠ ، ص ١٨٤.
- (٨٩) الحسين بن طلال، ليس سهلاً أن تكون ملكاً، ص ١٧٦.
- (٩٠) رولان دالاس، المصدر السابق، ص ٩٢-٩٣.
- (٩١) الحسين بن طلال، ليس سهلاً أن تكون ملكاً، ص ١٨٢.
- (92).F.O. 371/142109, CONFIDENTIAL, From Amman to foreign office, No 70 ,January 24, 1959, P. 387.
- (93).F.O. 371/142109, CONFIDENTIAL, from Amman to foreign office, No 482, June 5, 1959, P. 388.
- (94).Ibid, P. 389-390

(95).F.O. 371/142110, From Amman to foreign office, No 507, June, 1959, P. 400-401

(96).F.O. 371/142110, Secret, From Amman to foreign office, No 631, July 21, 1959, P. 405.

(٩٧) عباس مراد، المصدر السابق، ص ١٠٦.

(٩٨) مصطفى طلاس، مرآة حياتي، دمشق، دار طلاس، ج ٢، ٢٠٠٢، ص ٢١٥.

(٩٩) عباس مراد، المصدر السابق، ص ١٠٦.

(١٠٠) فواز موفق ذنون جاسم، المصدر السابق، ص ١٠٠.

(١٠١) فوزي الشعبي، شاهد من المخابرات السورية ١٩٥٥-١٩٦٨، بيروت، رياض

الرئيس للكتب والنشر، ط ١، ٢٠٠٨، ص ١٦٠؛ محمد علي محمد التميم،

المصدر السابق، ص ١٠٩؛ بيير بوداغوف، المصدر السابق، ص ١٦٥-

١٦٧.

(١٠٢) مامون الكزبري (١٩١٤-١٩٩٨): ولد في دمشق عام ١٩١٤ ودرس الحقوق

في الجامعة اليسوعية ببيروت وتخرج منها عام ١٩٣٦ ثم ذهب إلى فرنسا

ودرس في جامعة ليون ونال شهادة الدكتوراة في الحقوق منها، انضم إلى

حركة التحرير العربي التي أنشأها الشيشكلي عام ١٩٥٣ وعقب الانفصال

شكل حكومة انتقالية يوم ٢٩ أيلول ١٩٦١ وشغل فيها منصب وزير الخارجية

ووزير الدفاع بالإضافة إلى رئيس الحكومة واتي دامت حتى غاية تشرين

الثاني ١٩٦١، ينظر: مصطفى طلاس، تاريخ الجيش العربي

السوري، ص ٤٤٦؛ عزيز السيد جاسم، مقتل جمال عبد الناصر، بغداد، دار آفاق

عربية للصحافة والنشر، ١٩٨٥، ص ١٤١.

(١٠٣) فواز موفق ذنون جاسم، المصدر السابق، ص ١٠١؛ وقد اعترفت حتى ٢٦

تشرين الاول ١٩٦١ تسعة وخمسون دولة عربية وأجنبية من بينهم تونس

، الكويت، المملكة العربية السعودية، ليبيا، اليمن، والولايات المتحدة الأمريكية

وبريطانيا، وفي ١٣ تشرين الأول تم قبول عضوية سوريا من جديد في الأمم المتحدة وقبلت في ٢٨ تشرين الثاني في جامعة الدول العربية، ينظر؛ بيير بوداغوفا، المصدر السابق، ص ١٦٨.

(١٠٤) خليل يوسف، السياسة الدولية تجاه الشرق الأوسط، بيروت، دار الأندلس للطباعة والنشر، ١٩٦٥، ص ١٠٩.

(١٠٥) رولان دالاس، المصدر السابق، ص ٩٨.

(١٠٦) فواز موفق ذنون جاسم، المصدر السابق، ص ١٠٢.

(١٠٧) شاركت في المؤتمر وفود الدول التالية: السعودية ممثلة بالسفير طاهر

رضوان المندوب الدائم في الجامعة والسفير سعود الدغيثر، لبنان ممثلة بالسيد فؤاد عمون أمين عام وزارة الخارجية، الأردن ممثلة بالسيد سعد جمعة سفير الأردن في دمشق، الجزائر ممثلة بالسيد أحمد توفيق المدني المندوب الدائم لدى الجامعة العربية، تونس ممثلة بالدكتور عمر أبو ستة السفير في لبنان، اليمن ممثلة بالسيد علي المندوب الدائم لدى الجامعة العربية، ليبيا ممثلة بالسيد طاهر بكير السفير في لبنان، السودان ممثلة بالسيد احمد مختار السفير في مصر، الكويت ممثلة بالسيد راشد مدير الإدارة العربية بوزارة الخارجية، أما سوريا فكان الوفد مؤلف من اسعد محاسن و خليل كلاس وعضوية السفير أديب الداودي وهيثم الكيلاني وبعض المستشارين في وزارة الخارجية مع عدد من الصحفيين ومندوبي الإذاعة والتلفزيون ،أما الوفد المصري فكان برئاسة الضابطين أكرم الديري وجادو عز الدين الوزيرين السوريين في عهد الوحدة وعضوية سفير مصر في لبنان عبد الحميد غالب وتوفيق حسن دير إذاعة حلب السابق والملاحق من القضاء السوري والضابط السوري طلعت صدقي ومحمد قنديل المستشار بوزارة الخارجية المصرية ووفيق إسماعيل وعدد من

الصحفيين الذين يمثلون كافة دوائر الإعلام والصحف المصرية، ينظر: فوزي
الشعبي، المصدر السابق، ص ١٨٢؛

Houssam EL dawla Khalil : The Soviet Foreigns Policy towards
Egypt 1955-1964, (Ph.D.Howard Un Dept. of Political sc,
1979),p.16.

(١٠٨) عبد الكريم زهر الدين، مذكرات الفريق عبد الكريم زهر الدين (مذكراتي في فترة
الانفصال ما بين ٢٨ أيلول ١٩٦١ و٨ آذار ١٩٦٣)، دمشق، ط ١، ١٩٦٥،
ص ٣٦٥.

(١٠٩) خالد العظم، المصدر السابق، ص ٢٩٦.

(١١٠) عبد المجيد عبد الحميد، المصدر السابق، ص ٢١٥.

(١١١) خالد العظم، المصدر السابق، ص ٣٥٤.

(١١٢) أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، القاهرة، دار زغلول، ط ١، المجلد
الرابع، ١٩٩١، ص ١٢٣.

(١١٣) عبد المجيد عبد الحميد، المصدر السابق، ص ٢١٥.

(١١٤) عباس مراد، المصدر السابق، ص ١٠٧-١٠٨.

(١١٥) عدلي حشاد، عطية عبد الجواد، سقوط الانفصال، القاهرة، الدار القومية
للطباعة والنشر، ط ١، ١٩٦٨، ص ١٦٢؛ الحسين بن طلال، مهنتي كملك،
ص ١٨٧.

(١١٦) عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، القاهرة، المكتب
المصري الحديث، ط ١، ١٩٧٢، ص ٢٤١.

(١١٧) سليمان المدني، تاريخ سورية في القرن العشرين، بيروت، دار المنارة، ط ١،
٢٠٠٦، ص ٢٥٢.

- (١١٨) يوسف خوري، خلدون الحصري، الوثائق العربية، بيروت، الجامعة الأمريكية في بيروت، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، ط١، ج١، ١٩٧١، ص٦٣٥.
- (١١٩) عبد المجيد عبد الحميد، المصدر السابق، ص٢١٥.
- (١٢٠) سليمان المدني، المصدر السابق، ص٢٧٥.
- (١٢١) سليم حاطوم: ولد عام ١٩٢٨ في قرية دبين التابعة لجبل العرب في سوريا وكان عضواً في الجبهة العسكرية التي شكلها الضباط البعثيون في القاهرة عام ١٩٦٠، عين قائداً لكتيبة الصاعقة بعد ثورة آذار ١٩٦٣ وشارك في حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ حيث قاد الهجوم على منزل أمين الحافظ، حكم عليه في آذار ١٩٦٧ بالتجسس لحساب (إسرائيل)، وفي يوم ٦ حزيران أعلن أنه عائد إلى سوريا ليقاوم متصوراً أن الحرب قد مسحت صفحة الماضي، وبالفعل عاد سليم حاطوم إلى دمشق اثر سماعه بان الحكومة السورية أصدرت عفواً عن السياسيين المعتقلين، خلال فترة الحرب التي نشبت مع الإسرائيليين، ولكن حاطوم أخطأ التقدير إذ ما أن وصل دمشق حتى اعتقل على الفور، وسيق للمثول أمام المحكمة العسكرية والتي أكدت عليه حكم الإعدام مع رفيقه بدر جمعة، ثم اعدم يوم ٢٦ حزيران ١٩٦٧ بعد تكسير أعضائه من قبل عبد الكريم الجندي وإطلاق النار عليه وهو نصف حي. ينظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، لبنان، ج١٠، ١٩٩٧، ص٢٠١؛ وولتر لاكويير، الحرب العربية الإسرائيلية أسبابها .. نهايتها، بيروت، دن، ١٩٦٨، ص٨٩؛ عباس مراد، المصدر السابق، ص١٠٧.
- (١٢٢) وولتر لاكويير، المصدر السابق، ص٨٩.
- (١٢٣) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، بيروت، المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٨، ص١٨٧.

- (١٢٤) أكرم الحوراني، المصدر السابق، ص٣٨٦.
- (١٢٥) محمود رياض ، مذكرات محمود رياض ١٩٤٨-١٩٧٨، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط٢، ١٩٨٥، ص١٧٧.
- (١٢٦) المصدر نفسه، ص١٧٨.
- (١٢٧) المصدر نفسه، ص١٧٨-١٧٩.
- (١٢٨) محمد حسنين هيكل، الانفجار، حرب الثلاثين سنة، القاهرة، مؤسسة الأهرام- مركز الأهرام للترجمة، ط١، ١٩٩٠، ص٤٨٥.
- (١٢٩) عبد المجيد عبد الحميد، المصدر السابق، ص٢١٦.
- (١٣٠) احمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء، بيروت، دار العودة، ١٩٧١، ص١٤٤؛ عبد القادر ياسين، أربعون عاما من حياة منظمة التحرير الفلسطينية، دمشق، المركز الفلسطيني لتوثيق المعلومات، ط١، ٢٠٠٦، ص١٧١.
- (١٣١) أمين عواد مهنا بني حسن، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، بيروت ، دار الجيل، ط١، ١٩٨٩، ص١١٦-١٣٢؛ عبد القادر ياسين، المصدر السابق، ص٢٢٤.
- (١٣٢) أمين عواد مهنا بني حسن، المصدر السابق، ص١٣٢؛ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص٢٠٦.
- (١٣٣) مصطفى طلاس، مرآة حياتي، ج٣، ص٤٢٨.
- (١٣٤) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص٢٦٤. عبد المجيد عبد الحميد، المصدر السابق، ص٢١٦.
- (١٣٥) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص٢٦٤.
- (١٣٦) المصدر نفسه، ص٢٦٤.
- (١٣٧) عبد المجيد عبد الحميد، المصدر السابق، ص٢١٦.
- (١٣٨) المصدر نفسه، ص٢١٧.

Abstract

The Middle East is the key areas of the States Colonial and which started to attract the attention of Western States ,

especially United States of America after World War II in an attempt to make it areas of influence in the face of the socialist countries especially the former Soviet Union, so it started put forward economic projects of a political nature, such as Eisenhower Doctrine, 1957, and that each project they have to have opposites and supporters of the Arab States , specifically there were two Arabic Identity, but they have different political orientations namely, Jordan and Syria.

In order to reflect the nature of the political orientations of the two countries, we had to determine a starting point to clarify the relationships between the two countries that was selected address our present, to clarify what is the principle of Eisenhower Doctrine, and its impact on relations between Jordan and Syria.

The importance of research to clarify the nature of relations between Jordan and Syria and how policies have competition between the former Soviet Union and the U.S.A in the polarization of each of the two countries according to that serves the interests and political projects in region, and this polarization make Jordan and Syria live compete with each other and try to create areas of influence within the state of competition for them, and thus will see their relations tensions and attempts to interfere in internal affairs of others and carry out assassination operations of the important figures in the two countries at the highest levels.

Therefore the goal of research is to clarify the picture of Syrian in front of the ambitions in the Arab region

in general, and that will create its internal problems and tensions with neighboring countries, and on the other hand,

Research shows Policy directions of Jordan in its relations with Syria And its attempts to unite the efforts of Arab countries against Syria projects and the creation of a unitary to face the perils which Jordan believed they are coming from Syria, and generally Syria particular try to respond to the positions of Jordan to secure the protection of its policy and thereby ensure the continuation of projects against western policy, and their role in the aborted project western economic domination in the Arab States .

The Research was divided along to four axes: The first axis dealt with Eisenhower Doctrine 1957 Jordanian and Syrian position, and how to cope with each state of this principle and how to deal with all available means.

The second dealt with conspiracies coup and its impact on relations with Syria- Jordan.

The third addressed the implications of the principle of Eisenhower Doctrine on the Syrian political relations witch Jordan 1958-1963.

The fourth axis handled political relations Jordanian and Syrian military from 1963 to 1976.